جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
و علوم التسيير
قسم:علوم التسيير

الموضوع:

# مؤشرات تقييم كفاءة الأداء لشركة التأمين
# -دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA- بالمدية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على الماستر في علوم التسيير
تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبة:
- محراب منال

إشراف الأستاذ:
- د/بن عيشوش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

| الأستاذ | الصفة |
|---|---|
| | رئيسا |
| | مشرفا مقررا |
| | ممتحنا |

السنة الجامعية : 2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

أتوجه بالحمد والشكر كثيرا لله عز وجل الذي كان معي في كل خطوة أخطيها، والذي مدني بالصبر والقوة ووفقني على مواصلة هذا العمل وإتمامه.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الفاضل "بن عيشوش محمد" .

كما لا أنسى أن اشكر كل من ساعدني أشكركم كل واحد باسمه من قريب أو بعيد.

منال

#186708945

# الإهداء

إليك يا من يهتز عرش الرحمان، ووضعت تحت قدميك الجنان

إليك يا أوفى صديقة ويا توأم الوجدان "أمي الحبيبة".

إلى من زرعني في ارض وسقاني بمكارم الأخلاق إلى الذي تعب لارتاح أنا، إلى من علمني النجاح وساندني على تخطي الشقاء "أبي الحبيب".

إلى من كان لي سند وعون زوجي العزيز "زبير" حفظه الله.

إلى توأم روحي أختاي الحبيبتان، والى سندي في الحياة إخواني الأعزاء محمد وليد، مصطفى، والى ابناء اختي حفظهم الله.

إلى جدتي الغالية حفظها الله وشفاها واطال في عمرها.

إلى رفيقات دربي صديقاتي العزيزات بشكل عام وصديقتي "سميرة" بشكل خاص.

والى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي الى كل من يعرفني من قريب أو بعيد .

اهدي كل هؤلاء ثمرة جهدي...

منال

**الملخص:**

من خلال دراستي لبحثي هذا المتمثل في مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التامين والذي يهدف الى تحليل الوضعية المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكذلك الإجابة عن الإشكالية المطروحة " ماهو دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التامين" ولمعالجة هذا الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على التحليل الوصفي في الجانب النظري الذي تناولنا فيه المفاهيم النظرية للموضوع، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ومن خلاله قمت بمحاولة دراسة مؤشرات تقييم كفاءة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خلال الفترة 2017، ولقد توصلت في دراستنا هذه إلى نتائج ايجابية خلال السنة المدروسة، أي أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي جيد لان الخزينة موجبة وان النسب المالية كانت في حالة جيدة مما يساعد الشركة للوفاء بالتاماتها.

**الكلمات المفتاحية:**التامين، شركات التامين، الكفاءة، أنواع الكفاءة، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، مؤشرات تقييم كفاءة.

**Rèsumè :**

À travers mon étude de cette recherche représentée dans les indicateurs d'évaluation de l'efficacité de la performance financière des compagnies d'assurance, qui vise à analyser la situation financière du Fonds régional de coopération agricole, ainsi que la réponse au problème posé, "Quel est le rôle des indicateurs et ratios financiers dans l'évaluation de la performance financière des compagnies d'assurance" et à aborder cette question et tester des hypothèses. Sur l'analyse descriptive du côté théorique dans laquelle nous avons traité les concepts théoriques du sujet et la méthode analytique du côté appliqué, et à travers elle, j'ai essayé d'étudier les indicateurs d'évaluation de l'efficacité du Fonds régional de coopération agricole au cours de la période 2017, et dans notre étude, j'ai atteint des résultats positifs au cours de l'année étudiée, c'est-à-dire que l'institution bénéficie En bon équilibre financier car la trésorerie est positive et les ratios financiers sont en bon état, ce qui aide l'entreprise à remplir ses obligations.

# فهرس المحتويات

**قائمة المحتويات:**


| | |
|---|---|
| كلمة شكر. | .I |
| الإهداء. | .II |
| قائمة الجداول والأشكال. | .III |
| الفهرس. | .IV |
| المقدمة. | ا،ب،ت، ث،ج. |
| **الفصل الأول: الإطار العام لشركات التامين.** | |
| **المبحث الاول: ماهية التامين.** | 2 |
| - المطلب الاول: مفهوم التامين. | 2 |
| - المطلب الثاني: مبادئ التامين وعناصره. | 4 |
| - المطلب الثالث: انواع التامين. | 7 |
| **المبحث الثاني: شركات التامين.** | 9 |
| - المطلب الأول: ماهية شركات التامين. | 9 |
| - المطلب الثاني: وظائف شركات التامين. | 10 |
| - المطلب الثالث: موارد واستخدامات شركات التامين. | 11 |
| **الفصل الثاني: مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التامين** | |
| **المبحث الأول: مفهوم الكفاءة.** | 17 |
| - المطلب الأول: تعريف الكفاءة وخصائصها. | 19 |
| - المطلب الثاني:الأنواع المختلفة للكفاءة . | 21 |
| - المطلب الثالث: أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA | 23 |
| **المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الكفاءة لشركات التامين.** | 25 |
| - المطلب الأول: مؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي . | 25 |
| - المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي. | 29 |
| - المطلب الثالث: المؤشرات المالية في شركات التامين. | 32 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية CRMA.** | |
| **المبحث الأول: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية CRMA** | 41 |
| - المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة. | 41 |
| - المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي CRMA. | 45 |

| | |
|---|---|
| - المطلب الثالث: المنتجات التأمينية للصندوق. | 50 |
| **المبحث الثاني: مؤشرات تقييم كفاءة الأداء لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المدية.** | 51 |
| - المطلب الأول: آلية سير عملية التامين الفلاحي للصندوق CRMA. | 51 |
| - المطلب الثاني:إعداد القوائم المالية للصندوق وتحليلها. | 53 |
| - المطلب الثالث: تقييم كفاءة المؤشرات المالية المدروسة. | 61 |

# قائمة الأشكال والجداول والملاحق

**قائمة الأشكال والجداول:**


| الرقم | عنوان الأشكال والجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| شكل رقم01 | يمثل الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية CRMA. | **49** |
| جدول رقم (1-1) | يمثل جانب الأصول للميزانية الختامية للصندوق2017/12/31. | **54** |
| جدول رقم (2-1) | يمثل جانب الخصوم للميزانية الختامية للصندوق 2017/12/31. | **56** |
| جدول رقم (3-1) | إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية الختامية 2017/12/31. | **60** |


**قائمة الملاحق:**


| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق 01 | بطاقة فنية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية. | **76** |
| الملحق 02 | مخطط يوضح عدد المكاتب والصناديق الجهوية ل CRMA. | **77** |
| الملحق 03 | يوضح جانب الأصول للميزانية الختامية للمؤسسة للسنة المالية 2017/12/31. | **78** |
| الملحق 04 | يوضح جانب الخصوم للميزانية الختامية للمؤسسة خلال السنة المالية 2017/12/31. | **80** |

# قائمة المختصرات

# قائمة المختصرات

| | |
|---|---|
| CNMA | Caisse Nationale de Mutualitè Agricole. |
| CCMSA | Caisse Centrale de la mutualité social agricole. |
| CRMA | Caisse régional de mutualité agricole. |

# المقدمة العامة

يعتبر قطاع التامين من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول. ونجد أن نشاط التامين في شركات التامين هو النشاط المالي، الذي جعل من شركات التامين منشات مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط أو الاشتراكات من المؤمن لهم ( تعبئة الادخار) ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط أو الاشتراكات ودفع التعويضات أو الإيرادات للمؤمن لهم في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه المنصوص في العقد، ومن هنا يبرز دور شركات التامين قي تمويل الاقتصاد.

كما أن المؤشرات التي تقييم الأداء المالي تعتبر من أهم المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة تامين لان أداءها المالي يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على خلاف أنواعها وخاصة شركات التامين، فلقد سعت الشركات قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تتم صياغتها لبقاء الشركة إستمراريتها وتحقيق أرباحها.

إن عملية التقييم للأداء تنعكس في مجموعة من المؤشرات أو النسب التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطويرها، بحيث تصبح هذه المؤشرات أو النسب بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها حتى نستطيع الحكم على أداءها المالي.

### أ. الإشكالية:

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم حاليا، وبعد سعي الجزائر لإرساء ثقافة التامين والدخول في الإصلاحات الاقتصادية من تحرير سوق التامين وخلق التنافسية إلى فصل شركات تامين الأشخاص على الأضرار، كان من الطبيعي على شركات التامين التجاري أن تعمل على تحسين مستوى أدائها، من اجل الاستمرار والبقاء في السوق محققة التوازن بين رضا المساهمين والعملاء، وكون شركات التامين لا تزال تستخدم النسب المالية لقياس الكفاءة والتي أصبحت غير كافية في ظل المتغيرات التي نعيشها اليوم، أصبح من الضروري إيجاد معايير محددة تمكن المحللين من الحكم على مستوى كفاءة شركات التامين وتقييمها، وهذا ما أدى بنا الى تسليط الضوء على المؤشرات التي تقيس كفاءة شركات التامين، ومن ثم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التامين؟

### ب. الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الوظائف التي تقوم بها شركات التامين؟

- ما الهدف من دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التامين؟
- على ماذا تعتمد شركات التامين في تقييم أداءها المالي؟

### ج. الفرضيات :

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- تتمثل الوظائف التي تقوم بها شركات التامين في: وظائف اجتماعية، سياسية واقتصادية، فإذا كان التامين يحقق الوظائف المرجوة للفرد، من خلال استثمار الأموال المجتمعة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم.
- الهدف من دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التامين هو تحليل الوضعية المالية لها.
- تعتمد شركات التامين في تقييم أداءها المالي على عدة مؤشرات ونسب مالية.

### د. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تؤديه صناعة التامين في الناتج الداخلي الخام للجزائر، وفي ظل تعثر قطاع التأمينات في الجزائر مقارنة بسائر الدول أصبح من الضروري دراسة المؤشرات التي تقييم كفاءة الشركات الناشطة في مجال التامين، ومعرفة العوامل المؤدية لتدني مستوى التامين وذلك من اجل تشخيصها وإيجاد الحلول المناسبة لها، للرفع من مستوى هذا القطاع ومضاعفة مساهمته في السوق مما له الأثر الجيد في رفع مستوى الناتج الداخلي الخام.

### ه. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز الصيغة المناسبة لإدارة نشاط شركات التامين التجاري
- تحديد معالم صناعة التامين ومنتجاته
- التعرف على واقع الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في الجزائر وتقييم أداءه بدراسة مؤشراته.
- تحديد مدى استغلال شركات التامين الجزائرية كافة مدخلاتها بشكل امثل لتحقيق مخرجاتها، للتعرف على أوجه القصور في أدائها والعمل على تجنبها مستقبلا

### و. أسباب اختيار الموضوع:

إن التركيز الملّح على موضوع مدى كفاءة شركات التامين في الجزائر راجع لكونه من مواضيع العصر الحيوية التي مازالت قيد البحث، فلحد الساعة لا يزال البحث جاريا حول أسباب تعثر هذا القطاع في

الجزائر وضرورة إيجاد الحلول الممكنة للنهوض به ومعرفة مختلف المؤشرات التي تقييم كفاءة شركات التامين في الجزائر

- ضعف الاهتمام بقطاع الفلاحة
- حاجة منطقتنا لهذا النوع من البحوث
- قناعتي الخاصة بالقيمة المتميزة لهذا النوع من التامين لاسيما في ظل التحولات التي شهدها الاقتصاد في الجزائر

## ز. حدود الدراسة:

- ✓ **بالنسبة للإطار المكاني:** ترتبط هذه الدراسة بوجه عام بالكيفية التي يعمل بها التامين وتناولت دراستي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية.
- ✓ **بالنسبة للإطار الزماني:** فهو يعتمد على حدود مختلفة نظرا لطبيعة الموضوع، حيث يتم التطرق إلى مؤشرات تقييم كفاءة الأداء لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

## ح. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المناسب لعرض المعلومات وتحليلها وذكر التفاصيل المتعلقة بها في الجانب النظري، أما من الناحية التطبيقية سأقوم بدراسة ميدانية في محل التربص للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

## ط. الدراسات السابقة:

تم تناول موضوع الدراسة بناء على نتائج عدة وعلى مختلف الكتب باللغة العربية ومختلف الرسائل والأطروحات الجامعية والمراجع باللغة الأجنبية فمن بعض هذه الدراسات اذكر ما يلي:

1- حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التامين، دراسة حالة الشركة الجزائرية- ،رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، حيث لخصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

دقة معايير الأداء ترتبط مباشرة بنوعية المعطيات والبيانات المستخدمة من مؤسسة لأخرى، ومن مصدر لأخر، وبالطرق والأسس المعتمدة في تكوينها، فوضعية وحدود البيانات المستخدمة في عملية تقييم الأداء لمؤسسات التامين في الجزائر يستدعي عمل كبير في تحديد مدى تنافسية مؤسسة مقارنة بأخرى

لا يوجد نموذج معين وموحد لتقييم الأداء وإنما يمكن استخدام مزيج من أساليب التقييم، والتي تساعد على التقييم في ظروف معينة، والتي تتماشى مع الغرض الذي من اجله يكون التقييم

2- سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة08ماي1945، قالمة الجزائر، دون سنة نشر

**ي. نموذج الدراسة:**

للوصول إلي النتائج المرجوة وفق المنهج المتبع، يرتكز هذا على الاختيار المناسب للمتغيرات سواء المدخلات او المخرجات والتي تعتبر أهم خطوة بالنسبة للنموذج المختار(مؤشرات تقييم الأداء لشركات التامين)، ومن خلال الدراسة النظرية والدراسات السابقة تم اختيار المتغيرات، والنموذج المستخدم كما يلي:

أ- **متغيرات الدراسة:** فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة نستطيع القول أن شركات التامين تتميز بأنها شركات متعددة المنتجات وبالتالي فهي متعددة المدخلات والمخرجات، ويصعب تناول جميع مدخلات ومخرجات شركات التامين ولذلك نقتصر على المتغيرات التي نرى أنها تمثل وتعكس بشكل كبير النشاط الأساسي لشركات التامين وهو تقديم خدمات تأمينية

ب- **النموذج المستخدم:** يتمثل في دراسة مختلف المؤشرات التي تقيس مستوى تقييم كفاءة الأداء لشركات التامين

**ك. صعوبات الدراسة:**

- واجهت عدة صعوبات في إعداد هذا البحث، ويرجع ذلك إلى خصوصية الموضوع والذي يعتبر مؤشر الكفاءة في تقييم الأداء مؤشر ظهر حديثا ولا توجد مراجع عنه.
- بينما اكبر صعوبة واجهتها أنا وجميع المتخرجين لسنة 2020 انه و بسبب الوباء العالمي (جائحة كورونا) تعذر علينا كل شيء (بدون الدخول في التفاصيل).
- إيجاد صعوبة وعراقيل للحصول والإفصاح عن القوائم المالية للمؤسسة.

**ل. خطة الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة، سيتم تقسيم المذكرة إلى ثلاث فصول رئيسية:

- **الفصل الأول:** الإطار العام لشركات التامين، وسيكون كمدخل لأساسيات ماهية التامين ، وهذا من اجل دراسة ماهية التامين، والتطرق إلي شركات التامين(ماهية شركات التامين، وظائفها، موارد واستخداماتها).
- **الفصل الثاني:** مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التامين، سيخصص هذا الفصل بمعرفة مفهوم الكفاءة والأنواع المختلفة لها وطرق قياسها،النسب المالية لشركات التامين.
- **الفصل الثالث:** دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، الذي قمت بتقسيمه كالتالي:تقديم المؤسسة محل الدراسة والهيكل التنظيمي لها ومنتجاتها التأمينية، وإعداد القوائم المالية ودراسة المؤشرات التي تقييم بها كفاءة الأداء المالي.

# الفصل الأول

## الإطار العام لشركات التامين.

## مقدمة الفصل الأول:

لكي يعيش الإنسان في الحياة في هدوء وسعادة لابد من إشباع حاجاته، وهذه الأخيرة كما اجمع عليها علماء الاجتماع والاقتصاد تتمثل في نوعين:

**النوع الأول:** الحاجات الجسمية (الفسيولوجية) وتتعلق بكل ما يحافظ وينمي جسم الإنسان من مأكل ومشرب وملبس ومسكن.

**النوع الثاني:** الحاجات النفسية (السيكولوجية) وتتعلق بكل ما يحافظ على الجوانب الروحية للإنسان وتتمثل في الأمن والطمأنينة، ولا يمكن لأي إنسان أن يعيش بدون إشباع هذين النوعين من الحاجات وصولا إلى الأمن والاستقرار والصحة، ونتيجة لهذا الإحساس والشعور بالأمن والطمأنينة، أصبح التامين من أهم الأنشطة الاقتصادية بالقطاع الثالث "الخدمات"،وهو نظام يصمم ليقلل من الأخطار التي قد تحدث مستقبلا، كما ساهم الإسلام أيضا في ترسيخ مفهوم التامين والتكافل بين الأفراد المجتمع قصد حثهم على التعاون والتضامن

فقد شهد نشاط التامين تطورا هاما وانتشارا واسعا في السنوات الأخيرة، وأصبح من بين أهم النشاطات التي تدعم النشاط الاقتصادي للدول، وللتعرف على هذا النشاط ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث نتناول في الفصل الأول الإطار العام لشركات التامين ونعرض من خلاله إلى مفهوم التامين ومبادئ التامين وعناصره مع ذكر أنواعه، وكذا التعريف بشركات التامين ووظائفها ، ومعرفة موارد واستخدامات شركات التامين.

## المبحث الأول: ماهية التامين

يعد التامين ضرورة ملحة تحمي الفرد من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الحوادث، فهو يعد في مفهومه البسيط الحصول على الأمان في مواجهة خطر معين لتفادي نتائجه الضارة، أو على الأقل حصرها في أضيق نطاق.

### المطلب الأول: مفهوم التامين

لتامين دور هام في المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التامين للكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات الأزمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

**أولا: تعريف التامين**

- **التعريف اللغوي:** تامين على وزن تفعيل مصدر أصله (**امن**) بتشديد عينه أي الميم وامن فعل ماضي من (**امن**) وله معان كثيرة في اللغة منه بمعنى الأمان والاطمئنان وهو ضد الخوف ويقال آمنه أي دخل في أمانه، وامن بمعنى وفر لغيره الأمن، ونقول منه امن فلان تأمينا[1].
- **التعريف القانوني:** هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن (**شركة التامين**) أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي يشترط التامين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو راتبا أو أي تعويض مالي أخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة[2].
- **التعريف الاقتصادي:** يعرف التامين من الناحية الاقتصادية بأنه: " أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة ، المنزل، المستودع) ، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر" [3].

---

[1] جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، طبعة04 ،2004، ص05.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التامين وإدارة الخطر بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص34.

[3] عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، **عقد التامين حقيقة مشروعة**، دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2003 ، ص02.

- **التعريف الفني:** عرف الأستاذ "هيمار" التامين على انه :" عملية يحصل بمقتضاها احد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في حالة تحقيق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويعتمد في ذلك على قانون الأعداد الكبيرة، وحساب الاحتمالات وكذلك إجراء المقاصة بين الأخطاء كما يمكن له اللجوء في سبيل ذلك إلى فنيات أخرى كإعادة التامين والتامين المشترك[1].

**ثانيا: أسس التامين**

لقد اختلف الفقهاء في تبيان أسس التامين فمنهم من يركز على الأسس الاقتصادية ومنهم على الأسس القانونية ومنهم من يركز على الأسس الفنية وسنوضح أهم الأسس في النقاط التالية:[2]

1. **الأسس الاقتصادية للتامين:** تعتمد على نظريتين تختلفان حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة والبعض الأخر يرجعها إلى فكرة الضمان، فأصحاب فكرة الحاجة يرون أن التامين ناتج عن الحاجة للحماية والأمن أما أصحاب فكرة الضمان فيرون أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية والتامين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد.
2. **الأسس القانونية للتامين:** البعض من أنصار هذا المذهب يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتامين الذي ينتج عنه ضرر والذي يسببه الخطر، فالتامين هو نظام للحماية من الأخطار محتملة الوقوع في المستقبل.

بينما يرى البعض الأخر بان الهدف من التامين هو التعويض، أي مبلغ التامين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن أطراف التامين تتمثل في المؤمن، المؤمن له والمؤمن منه:

[1] جورج اجاد، **مبادئ إدارة الخطر والتامين**، ترجمة محمد توفيق البلقاني ، مصر، دار المريخ، 2006، ص02.
[2] حسين حساني، **تقييم الأداء في شركات التامين دراسة حالة الشركة الجزائرية- SAA**، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف، الجزائر، ص50.

1) **المؤمن:** يتمثل في التامين، حيث يتعهد المؤمن بدفع المبلغ إلى المؤمن له في حالة وقوع الخطر.
2) **المؤمن له:**يدفع له المؤمن مبلغ التامين في حالة وقوع الخطر.
3) **المؤمن منه:** يتمثل في الخطر الذي لا يرجع تحققه إلى محض إدارة احد.

**المطلب الثاني:مبادئ التامين وعناصره.**

I. **مبادئ التامين**

يقوم عقد التامين على مجموعة من المبادئ أهمها:[1]

1. **مبدأ حسن النية:**

يلتزم المتعاقدين بإدلاء بجميع البيانات والمعلومات التي يقوم عليها عقد التامين فيكون تصريح أولا من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات و شروحات التي تخص عملية التامين، أما المؤمن (شركات التامين) يجب أن يبين بوضوح وشروط العقد وكل ما يتعلق به، ويلزم هذا المبدأ كافة أطراف المتعاقدة بتوافر حسن النية ما قبل عملية التعاقد وأثناءها وخلال فترة سريان العقد، وهذا حتى تتم عملية التامين في شكل نقي بعيدا عما يشوبها من غش وتضليل بطريقة معتمدة قد تؤثر في شكل أو مضمون العملية التأمينية.

**2. مبدأ المصلحة التأمينية:**

يقوم عقد التامين أساسا على حماية مصالح المؤمن له أو المستفيد، ويشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن والمأمن له وذلك بالاستبعاد عنصر المغامرة من عملية التامين، فيكون عنصر المؤمن واضح وقابل للتضرر وهذا ما يعكس المصلحة المتبادلة بين طرف العقد.

**3. مبدأ السبب القريب:**

ويقضي هذا المبدأ بأنه لا يأخذ إلا السبب القريب في وقوع الخطر للمؤمن وليس السبب البعيد، والمقصود بالقرب هنا السبب لا الزمن، أي السبب المباشر الذي أدى وقوعه إلى سلسلة من الحوادث أدت في نهاية إلى وقوع الخطر المؤمن منه.

[1] مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتامين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992،ص102.

**4. مبدأ التعويض:**

في عقود التعويضات لا يجوز أن يحصل المؤمن له على تعويض اكبر من قيمة الخسارة الفعلية والمحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه ، وعلى ذلك فان مبلغ التامين المحدد في وثيقة التامين يعتبر الحد الأقصى للتعويضات ولا يجوز دفع تعويضات تزيد عن مبلغ التامين، ويطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التامين بخلاف عقد تامين الأشخاص.[1]

**5. مبدأ المشاركة في التامين:**

حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التامين أو عقود التامين تخص موضوع تامين واحد ولنفس الفترة لدى عدة شركات تامين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تامين أو بما يعادل القسط المحصل عليه.

**6. مبدأ الحلول في الحقوق:**

ينص هذا المبدأ على انه للمؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة المتسبب في وقوع الخطر المؤمن منه وتحقق الخسائر المادية ذلك في حدود مبلغ التعويض المدفوع للمؤمن له، وهذا يعني أن المؤمن له لن يحصل على مقدار التعويض إلا مرة واحدة ودون تكرار، وهذا المبدأ هو مدعم للمبدأ السابق.

## II. عناصر التامين:

بما أن التامين عقد بين طرفين، مؤمن له من خلاله يتم الاتفاق على مبلغ معين هو القسط المؤمن كما يتحمل المؤمن إمكانية وقوع الخطر، حيث يتعرض المؤمن له في حالة وقوعه بمبلغ التامين المحدد في العقد وعلى ذلك فان العناصر الجوهرية في التامين هي: الخطر، القسط، مبلغ التامين.2

1- **الخطر**:

هو ظاهرة ذات طابع معنوي، يبدو أثرها عند اتخاذ الفرد لقراراته اليومية، مما يترتب معه حالة الشك أو الخوف أو عدم تأكد من النتائج لتلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع أو قرار

[1] سليم علي الوردي، إدارة الخطر والتامين، مكتبة التامين العراقي، الطبعة الالكترونية،2016، ص103.

[2] حسين حساني ، **تقييم الأداء في شركات التامين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامينSAA**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، (غير منشورة)، جامعة الشلف الجزائر، 2007،ص50.

معين[1]، أما الخطر في مجال التامين: "هو ضرر متوقع الحدوث على احتمالات التي تتفاوت فيها بينها ومن بين احتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل: الوفاة، المرض، عجز، أو احتمالات متعلقة بالممتلكات مثل. الحريق، التصادم، السرقة، الانهيار، غرق سفينة وغيرها من الأخطار".

لكي يكون الخطر قابل للتامين يجب:

- أن يكون الخطر حادث محتمل الوقوع أي يقوم على فكرة الاحتمال.
- أن يكون الخطر حادثا مستقلا، إذ لا يكون التامين على الخطر وقع.
- أن يكون مشروعا غير مخالفا للنظام العام: لا يجوز التامين من الأخطار المترتبة على أعمال التهريب أو المتاجرة بالمخدرات.

كما تندرج عدة أنواع من المخاطر أهمها:

أ. **الخطر الثابت والخطر المتغير:**

فالتامين على الحريق هو التامين من خطر ثابت لان احتمالات تحققه واحد خلال مدة ثابتة سواء يكون الحريق أو لا يكون , إما التامين على الحياة فهو خطر متغير لأنه يواجه هذا الخطر في مراحل متغيرة من حياته لان المدة غير ثابتة .

**ب. الخطر المعين و الخطر الغير معين :**

يكون الخطر المعين إذا كان المحل الذي يقع عليه قد تحقق شخصا كان أو شيئا معينا وقت التامين ، أما الخطر غير المعين فيكون إذا كان المحل الذي يقع عليه تحقق غير معين وقت التامين ، و إنما يتعين وقت تحقق الخطر .

**2- القسط :**

هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عائقه و القسط مرتبط بالخطر فهو ثمن له ، ذلك لان المؤمن يتمسك بقيمة القسط كي يتمكن من تغطية الخطر الذي يتعرض المؤمن له ، لذلك يتعمد على مبدأ تناسب القسط مع الخطر وفقا لقوانين الإحصاء، و يتكون القسط الذي يدفعه المؤمن له كي يحصل على تامين ما من عنصرين هامين :

[1] محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر والتامين**، دار الكتب الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2004،ص12.

- **القسط الصافي:**

هو مبلغ الذي يكفي لتغطية الأخطار إذا تحققت، بحيث يكون القسط معادلا لقيمة الخطر ويكون تحديد القسط الصافي بالاعتماد على مبادئ الإحصاء بتقدير كلفة الحوادث لسنة ما وإحصاء عدد الأخطار أو عدد العقود الموافقة لتامين هذا الخطر، ونحصل على قسط صافي كما يلي:

**القسط الصافي** = **كلفة الحوادث** + **عدد الأخطار** .

- **مصاريف العقد:**

هي مصاريف تسيير عقد تامين على أعباء شركات التامين، تضاف إلى القسط الصافي كذلك يتحملها المؤمن له، أما بالنسبة إلى الربح فان نسبة من الربح ضمن علاوات القسط فتزيد من مقدار القسط.

**3- مبلغ التامين :**

يتمثل في الأداء الذي يلتزم به المؤمن في النهاية في مبلغ من النقود تدفع إلى مؤمن له تحقق الحادث المؤمن منه و يختلف تحديد الأداء المؤمن في تامين الأشخاص عنه في تأمينه الأضرار ففي تامين الأشخاص يكون مبلغ التامين محددا باتفاق بين المؤمن له و المؤمن دون أية علاقة بين مبلغ التامين و ما سيلحقه من ضرر حيث يكون القسط منه الادخار و تكون رأس المال عن طريق دفع أقساط معينة ، أما في تامين الأضرار فيتجدد المبلغ بثلاثة عوامل :

- مبلغ التامين المتفق عليه في العقد.
- مقدار الضرر الذي يلحقه المؤمن له.
- قيمة الشيء المؤمن عليه .

## المطلب الثالث: أنواع التامين

يشمل التامين العديد من التقسيمات ، فيمكن تقسيم التامين من حيث طبيعة الغرض إلى تأمينات خاصة أو تجارية و تأمينات اجتماعية ، بحيث أن نطاق تطبيق التامين غير محدود فكلما تعددت الأخطار ، ظهرت أنواع جديدة من التامين ، و يمكن تقسيم التامين من حيث وجهة نظر عقد التامين إلى تأمينات اختيارية، و تأمينات إجبارية، كما يمكن تقسيمه من حيث الخطر إلى ثلاثة أنواع تتمثل في ما يلي[1]:

[1]- أقاسم نوال، **دور نشاط تامين في التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة، رسالة ماجستار، دفعة2001 ، ص 57.

1. **تأمينات الأشخاص:** هذا النوع يشمل التامين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشاة و تصيبهم مباشرة في حياتهم أو صحتهم و منها تأمينات المرض و الإصابات و الحوادث و الزواج و الأولاد و البطالة و الشيخوخة و الوفاة و الحوادث الشخصية. و هنا يدفع المبلغ المتفق عليه دون ربط بين هذا المبلغ و استحقاقه للمستفيد و بين الضرر الذي تحقق عند وقوع الحادث[1] .
2. **تأمينات الممتلكات:** يقصد بها تلك التي تستهدف تغطية الأخطار التي تصيب ما يملكه الفرد سواء وقع الضرر كاملا على إجمالي ممتلكاته أو نسبيا على البعض منها، و من أمثلتها عقود التأمينات الحريق أو السرقة أو التلف أو الهلاك[2] .
3. **التامين على المسؤولية المدنية :** قانونا إن كل شخص سبب ضررا لغيره، مسؤولا بالتعويض عن هذا الضرر، و من نشأة فكرة التامين من المسؤولية المدنية تجاه الغير و يمكن أن يعتبر الشخص مسؤولا عن التعويض في الحالات التالية :

- إما بسبب خطئه الشخصي
- إما نتيجة أضرار حلت بالغير بسبب آليات أو أشياء أو حيوانات موجودة تحت إشرافه أي عندما يكون مسؤولا قانونيا

و أهم هذه التأمينات هي:

- تامين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وأصحاب الأعمال، من إصابات العمل وأمراض المهنية التي تلحق الضرر بالغير.
- تامين المسؤولية المدنية للبائعين من مواد غذائية، وأصحاب المهن من المهندسين والأطباء والصيادلة والمحاسبين والمقاولين.
- تامين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات والأراضي التي سببها في إلحاق الضرر بالغير[3].

ويطلق على تأمينات المسؤولية " تأمينات الدين " أو" تأمينات الخصوم" ولذلك تتدخل ثلاثة عناصر: المؤمن، المؤمن له المسؤول، المتضرر، وهذا الأخير لا يكون طرفا في العقد والذي يمارس حقا مباشرا على المؤمن في تعويضه عن الضرر.

ويسعى التامين على المسؤولية إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي يمنحه المؤمن ، فيمكن للمؤمن له إعادة رؤوس أمواله دون أن يتحمل الخسائر التي وقعت بسبب مسؤوليته وفي نفس الوقت تعويض الضحية عن كل الخسائر التي ألحقت به.

[1] -فاطمة مروة، **فنون التجارية**، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1993،ص64،ص65
[2] -احمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التامين**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2002، ص10
[3] فاطمة مروة، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

## المبحث الثاني: شركات التامين.

شركات التامين هي شركات مالية تقدم خدمة التامين لمن يطلبها مقابل ما تتلقاه من أموال من المؤمن لهم، وهي كذلك شركات تستعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها لهم ثم تعيد استثمارها لهم مقابل عائد. ونتناول في هذا المبحث..

### المطلب الأول: ماهية شركات التامين.

**تعريف شركات التامين:**

من التعاريف المقدمة لشركات التامين ، نذكر منها:

- هي وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها [1].
- هي مؤسسة تجارية تهدف لتحقيق الربح ، حيث تقوم هذه الشركة أو المؤسسة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال الأزمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم والمستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن عندها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب [2].
- كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتامين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائده[3] .
- هي شركة تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني أو من يعنيه في حالة تحقيق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه [4].

كما تعتبر شركات التامين من أهم الشركات الادخارية وهي من أهم الشركات وأكبرها حجما في إدارة المحافظ الاستثمارية.

**أنواع شركات التامين:**

تصنف شركات التامين وفقا للأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني إلى:[5]

---

[1] عبد الغفار حنفي، **أسواق المال (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التامين)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص127.

[2] احمد نور، احمد بسيوني شحاته، **محاسبة المنشات المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،1999، ص86.

[3] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشات المالية**، توزيع منشات المعارف، الإسكندرية، 1999، ص397.

[4] غازي فلاح المومني، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2000،ص26.

[5] معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التامين على الأضرار لتعزيز ملاءمتها المالية"دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التامين، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2014، ص03.

**1. التصنيف وفق النشاط التأميني:**

يمكن تقسيم شركات التامين وفق الأنشطة التي تمارسها في الجزائر إلى شركات التامين على الأشخاص وشركات التامين على الأضرار:

- ✓ **شركات التامين على الأشخاص:**

يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بالشخص المؤمن له، مثل: التامين على الحياة، التامين ضد المرض، التامين ضد الحوادث الشخصية، التامين ضد البطالة.[1]

- ✓ **شركات التامين على الأضرار:**

تختص بالتامين على ممتلكات المؤمن له، مثل: التامين من الحريق، التامين البحري، تامين السرقة، التامين الزراعي، تامين المركبات.[2]

**2. التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة:**

تصنف شركات التامين حسب المشرع الجزائري إلى:

- ✓ شركات المساهمة: تعتبر من أكثر أنواع شركات التامين انتشارا وانسبها لممارسة التامين من الناحية الاقتصادية، في شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.[3]
- ✓ شركات ذات شكل تعاوني: هي ذلك النوع من الشركات الذي تعود ملكيته إلى حملة وثائق التامين حيث تقوم بإصدار وثائق التامين المكتتب فيها عوضا عن الأسهم كما في حالة شركات المساهمة [4]، ويتولى إدارة هذه الشركات فريق من الخبراء في مجال التامين.

**المطلب الثاني: وظائف شركات التامين.**

إن تنوع وتعدد شركات التامين أدى إلى تنوع وظائفها، حيث تقوم شركات التامين بممارسة الأنشطة الرئيسية الآتية:

1. **إدارة العمليات لشركات التامين:** هي منشاة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التامين ويقوم باستثمارها، ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه الشركة في

[1] J-M.Rousseau, T.Blayac, N. Oulmane, introduction à la thèorie de l'assurance, Dunod, Paris, 2001,P41

[2] عبد الله حسن مسلم، إدارة التامين والمخاطر، المعتز للنسر والتوزيع، طبعة1، الأردن، 2015، ص33.

[3] عبد الله حسن مسلم، **مرجع سابق**، ص86

[4] Francois couilbaut, Constant Eliashberg, les grands principes de l'assurance, l'argus, 9t èdition, paris, 2009, 126.

صورة تعويضات وعوائد للمؤمن أو المستفيدين ليبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة ، فتشمل إدارة العمليات على الجوانب التالية[1]:

- **وظيفة الاكتتاب:**حيث تتحدد في تقرير طلبات التامين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها، وهي بذلك تعد وظيفة التي تكفل الحماية لشركة التامين ضد سوء اختيار العملاء، وبذلك يبذل القائمون على تلك الوظيفة قصارى جهدهم لجعل أقساط التامين التي يدفعها المؤمن لهم متماشية مع فرصة تعرضهم للخسائر وبدون أي مبالغة.
- **خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط:** إن معظم شركات التامين قد حققت نجاحات في مجال تخفيض تكاليف العمليات وسرعة تحصيل أقساط التامين ، وبما يتيح فرصة استثمارها بسرعة.

2. **إدارة النشاط التسويقي:** تعتمد شركات التامين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية، ومنها التسويق المباشر والوكلاء والمنتجون، وكذلك اعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التامين الأخرى، والتسويق الناجح للخدمة التأمينية إنما يشتمل على تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التامين والوصول إلى الزبائن بأقل تكلفة ممكنة.
3. **أنشطة تحديد احتمالات الخطر:** يرتبط قسط التامين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التامين ، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من تغيرات يكون لها تأثير في إحدى تغيير في تلك المعدلات مستقبلا.
4. **إدارة الموجودات ومصادر الأموال:** وتمثل إدارة عناصر وموجداتها ومكوناتها ، ومحفظة استثماراتها أي المجالات التي يتم بها توظيف الأموال، وكذلك دراسة وتحليل مصادر الأموال من حيث كلفتها ومكوناتها والمرونة التي تتوفر فيها، إن هذه الإدارة ينبغي أن تنعكس ايجابيا على تعظيم قيمة الشركة المالية ، وفي هذا المجال فانه يمكن استخدام مؤشرات مالية في تقسيم أداء وكفاءة شركات التامين.

**المطلب الثالث: موارد واستخدامات شركات التامين.**

تهدف شركة التامين كأي شركة إلى تحقيق اكبر ربح ممكن، مع تطبيق أكفا الطرق التسييرية، ولتحقيق هذا الهدف وغيره لابد من توفر أموال.

**1. مصادر أموال شركات التامين:**

تتكون موارد شركات التامين من المصادر التالية[2]:

**أولا:أموال وحقوق المساهمين:** وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التامين من الإرباح المحتجزة إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة

[1] خيرت ضيف، **محاسبة شركات التامين**، دار النهضة العربية، بيروت، ص43.
[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، **أسواق المال، الدار** الجامعية، الإسكندرية، 2000،ص 357-360.

مستقبلا مثل : الكوارث. وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجهة للاستثمارات في شركات التامين.

**ثانيا:أموال وحقوق حملة الوثائق:** وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التامين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين: [1]

أ. **حملة حقوق وثائق تأمينات الحياة:** يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية. ويعتبر هذا المخصص أهم مصادر أموال التامين على الحياة، وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات، وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التامين على الحياة.

ب. **أموال التأمينات العامة:** وتتمثل في المخصصات التالية :

- **مخصص الأخطار السارية:**
- يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام، وهذه الأموال وان كانت بطبيعتها تعتبر أموالا قصيرة الأجل لان غالبية وثائق التأمينات العامة وثائق سنوية، إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر، وعلى الأخص كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر للاستثمارات طويلة الأجل.
- **مخصص التعويضات تحت التسوية:**
- يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية، ولكنها لم تسوى ولم تسدد بعد، بل سيتم تسويتها وسدادها في السنة أو السنوات المالية التالية، وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة، وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل.
- **مخصص التقلبات في المعدلات والخسارة:**
- يكون هذا المخصص بطبيعته السنوية ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا، نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدى، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد التزامات شركات التامين تجاههم في السنوات ذات الكوارث.

**ثالثا: أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني:**

وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التامين وإعادة التامين وللوكلاء والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة خدا مقارنة

[1] عبد الغفار حنفي، **رسمية قرياص**، نفس المرجع السابق، ص 360-363.

بموارد الأموال الأخرى والمجتمعة لدى شركات التامين. ومرة أخرى يتطلب ذلك ضرورة الاهتمام والتركيز على عنصري الضمان والسيولة بصفة أساسية عند اختيار مجالات الاستثمار المختلفة.

**2. استثمارات أموال شركات التامين:**

الجدير بالذكر أن أموال حملة الوثائق هي التي تمثل الغالبية العظمى من موارد شركات التامين، ومن ثم يعتبر هذا المورد هو المصدر الأساسي لاستثمارات شركات التامين والاستثمار من وجهة نظر شركات التامين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن، وتهدف شركات التامين من وراء هذا المفهوم إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية اتجاه حملة الوثائق من ناحية واتجاه ملاكها من ناحية أخرى[1].

إن استثمار أموال شركات التامين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل محور أخر بل يجب مراعاتها كلها وتتمثل في: السيولة، الضمان، الربحية.

**أولا: السيولة:**

لتحقيق هذا العنصر يجب على شركة التامين توزيع استثماراتها حسب الالتزامات فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل وهي تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر. و يراعي إلا أن تزيد هذه الأموال على القدر الكافي وإلا انخفض عائد التامين، ولا تقل على القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات ضمانا للوفاء بالتعهدات وتعويضات حملة الوثائق[2].

**ثانيا: الضمان:**

الضمان أمر ضروري، لان الأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه تلتزم شركة التامين بان تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة، سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية وبصفة عامة تحذر شركات التامين من أن تلجا إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد[3].

**ثالثا: الربحية:**

تأتي الربحية لشركة التامين كهدف في المرحلة التالية بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق اكبر قدر من السيولة والضمان ولا يعني ذلك إغفال هدف الربحية، بل انه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها وغيرها.

---

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشات المالية**، توزيع منشات المعارف، الإسكندرية، 1999، ص155، 156.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص156، 157.

[3] نادية العارف، **الإدارة الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الطبقة الأولى، الإسكندرية، 2000، ص55.

وبالتالي فان هذه المصادر تعتبر ضرورية لشركات التامين لتحصل من ورائها على أرباح وعوائد مالية.

**3. توظيفات أموال شركات التامين:**

شركات التامين في حاجة دائمة للسيولة ولتوفرها تلجا إلى عدة طرق، من بينها التوظيفات التي تعتبر الأكثر انتشارا في العالم، وتنقسم هذه التوظيفات إلى:

**أولا: التوظيفات المالية**

كما رأينا سابقا أن شركات التامين على الحياة تقوم بعملية التامين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها تحليلية، وهذا ما يساعدها في سنواتها الأولى على تكوين قدر معتبر من المدخرات، على عكس شركات التامين العام تقوم بالتامين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها عالية مما يجعلها غير قادرة على تكوين مدخرات كبيرة لذا فان هذه الأخيرة تلعب دورا فعالا في الاقتصاد من خلال مدخراتها إلى استثمارات رأسمالية حقيقية .

وفيما يلي أهم الأشكال لتوظيفات أموال شركات التامين على الحياة:[1]

- **الأصول السائلة:**
- لمواجهة متطلبات السيولة تقوم شركات التامين بالاحتفاظ بجزء من مصادرها في شكل نقدي أو شكل ودائع بنكية مقبولة الدفع، أي أن شركات التامين لا ترغب في الاحتفاظ بكمية من الأموال في صورة سائلة نظرا لانخفاض العائد عليها أحيانا.
- **أسهم الشركات:**
- عادة ما تقوم شركات التامين على الحياة باستثمار قدر محدد من أموالها في شكل أسهم عادية وممتازة لشركات أخرى، وبدا دور شركات التامين يتسع في أسواق الأسهم للتوسع في المعاشات، خطط التامين المتغيرة والتي تديرها شركات التامين من خلال الحسابات المنفصلة والتي تمثل نصف ما تستثمره شركات التامين في صورة آسهم.
- **أوراق مالية أخرى:**
- تمثل شركات التامين على الحياة اكبر القطاعات الاستثمارية في السندات و الاذونات التي تصدرها الشركات الأخرى، فهي تمتلك أسهم لشركات في صناعات عديدة كالخدمات العامة والاتصالات...
- **القروض المقدمة لحملة وثائق التامين:**
- تقوم شركة التامين بتقديم قرض للمستأمن مقابل أسعار فائدة ثابتة و في بعض الأحيان متغيرة، و بعد أن يتم الاتفاق على منح القرض تحتفظ الشركة بعقد القرض مع الوثيقة و يرسل الشيك إلى المقترض.

[1] عبد الغفار حنفي، **أسواق المال ( بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التامين)**، مرجع سبق ذكره، ص176-177.

**ثانيا : التوظيفات التقليدية :**

تتضمن هذه التوظيفات الأشكال التالية :[1]

**1) العقارات :**

تلجا شركة التامين إلى استثمار جزء من أموالها في الأراضي و العقارات و ذلك لحاجتها في إدارة أنشطتها المختلفة .

و تتنوع أشكال الاستثمار العقاري في شركات التامين كما يلي:

- **الأراضي:** يسمح لشركات التامين عادة بتملكها بهدف إعادة تأجيرها للغير مقابل ربح أو إيجار دوري متفق عليه
- **المباني :** تقوم شركات التامين باستغلالها إما كمخازن ، بحيث يتم تأجيرها للغير مقابل إيجار متفق عليه و إما باستغلالها كمتاجر يتيح لها الحصول على إيجارات دورية، و إما كشقق سكنية أو مكاتب أو عيادة مقابل عوائد دورية في صورة إيجارات [2].

**2) الرهونات :**

تحتل الرهونات في المباني و الفنادق و المحلات و المكاتب ...الخ نسبة مرتفعة من استثمارات شركات التامين على الحياة ، مما قدر عائد مرتفع عليها فقد أدى الارتفاع المستمر في معدلات التضخم و تغلب أسعار الفائدة إلى قيام الإدارة في شركات التامين على الحياة بدلا من التملك بتقديم قروض لبناء المكاتب و المشروعات ثم تحصل على جزء من عائد المشروع ، و كذلك على فوائد القرض ، و هي بذلك تحمي إرباحها من تأثير التضخم عن طريق تحويل الدخل الثابت إلى دخل متغير [3].

[1] احمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التامين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص81-84

[2] احمد نور، احمد بسيوني ، **مرجع سبق ذكره**، ص109 .

[3] عبد الغفار حنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص343.

**خاتمة الفصل الأول:**

من خلال هذا الفصل حاولنا ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عليها نشاط التامين، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، وكذا أهميته الاجتماعية والاقتصادية،ويتضح أيضا من خلال هذا الفصل العناصر الأساسية التي تبين حقيقة التامين بداية بالخطر والتامين وانتهاء بهيئات التامين، فالخطر يمثل الخسارة التي قد تصيب الفرد سواء في شخصه أو ممتلكاته.

ولمواجهة هذا الخطر يلجا الإنسان إلى عدة طرق منها: الوقاية، الادخار والتامين، وهذا الأخير يعتبر من أكثر الطرق انتشارا وشيوعا.

كما أعطينا نظرة عامة عن نظام التامين في الجزائر الذي اعتقد انه لا يزال قوة كامنة، وعلى السلطات المشرفة عليه بذل الجهد اللازم لتطويره وإنعاشه بالنظر إلى أهميته.

لا كن في الواقع لا يمكن لشركات التامين ممارسة هذا النشاط بمعزل عن نشاط أخر مكمل له ألا وهو النشاط المالي، فهي تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط (مدخرات) ثم تقوم بعد ذلك بتوظيف هذه الأموال ( الاستثمارات) بحكم الفارق الزمني بين تحصيل الأقساط وأداء مبلغ التامين، ونتيجة لهذين النشاطين يمكن لشركات التامين تحقيق عوائد معتبرة على أموالها المستثمرة، ولكن في مقابل ذلك يجب عليها أن تكون في أية لحظة مستعدة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم، فكيف يمكن لها ذلك؟

# الفصل الثاني

## مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين

## مقدمة الفصل الثاني:

تسعى الشركات بصفة عامة إلى تحسين وضعيتها المالية بهدف تحقيق أهدافها وخاصة ما يتعلق بربحيتها والبحث عن معايير وأدوات جديدة تتميز بالعقلانية لتساعدها على الرفع من إنتاجيتها وفعاليتها من خلال كشفها للأخطاء التي وقعت سابقا ومحاولة تصحيحها وتفاديها مستقبلا، وتعد شركات التامين من أهم المؤسسات المالية غير البنكية، وحتى تضمن استمراريتها وبقائها وجب على الدولة مراقبتها ومراقبة أدائها المالي وهذا من خلال تقييمها بصفة مستمرة باستعمال طرق متعددة من أبرزها تقييم الأداء المالي.

ومن أهم التحديات التي تواجهها أي شركة هي تحقيق الكفاءة التي تضمن لها الاستمرار في السوق أمام نظائرها ومنافسيها

ويهدف هذا الفصل إلى اخذ نظرة عامة حول مفهوم الكفاءة، ودراسة المؤشرات المالية ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة بشان مدى فعالية الأداء المالي وكذلك تستند إليها شركات التامين في وضع الخطط المستقبلية.

**المبحث الأول:ماهية الكفاءة**

إن الحديث عن الكفاءة باعتبارها مصطلح حديث التداول، يجعلنا نصطدم بعدة مصطلحات ومفاهيم تتداخل معها بشكل أو بآخر، كما هو الأمر بالنسبة للمهارة، والاستعداد، والقدرة، والهدف، والسلوك والانجاز...، ومن هنا سوف نتطرق لها بشكل موجز، حتى نتمكن من تحديد مفهوم الكفاءة بشكل أكثر وضوحا وتميزا عن المفاهيم المجاورة لها.

**المطلب الأول: تعريف الكفاءة وخصائصها**

**أولا: تعريف الكفاءة**

يمكن تعريف الكفاءة على عدة أشكال و هي التصنيف المشهور**: بالمعرفة، المهارة، القدرة، الحافز، القيم والأهليات،** مقابل هذه الأشكال هناك 3 أصناف: **العلم، الإدارة والقدرة.**

فالكفاءة بالمفهوم البسيط عند بيتر دراكر (Peter Druker) تعني القدرة على فعل الأشياء بشكل صحيح[1]، ورغم بساطة هذا الطرح إلا انه يقدم مفهوما لغويا ومعنى واضحا وجليا.

يعرف لوفيل (Lovell 1993) الكفاءة بالفرق بين القيم المتحققة للمدخلات والمخرجات والقيم المثلى لها، وهي تعتبر عن مجموعة المخرجات المثلى محسوبة على أساس المدخلات (أو مجموعة المدخلات المثلى محسوبة على أساس المخرجات)[2] .

أو "هي تحقيق اكبر قدر من المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات في اقصر وقت وبأكبر قدر من الرضا والارتياح"[3].

من خلال ما سبق نجد أن الكفاءة تعرف بشكل عام بأنها نسبة المخرجات الى المدخلات:

**الكفاءة = المخرجات / المدخلات.**

**الكفاءة = النتائج المحققة / الموارد المستخدمة.**

[1] Guy Callender. Efficiency and management. Rout ledge studies in management USA.

[2] Harold O.Fried and all. Efficiency and Productivity, p7,in Website: http://pages.stern.nyu;edu/~wgreene/FrontierModeling/SurveyPapers/Lovell-Friend-Schmidt.PDF.

[3] طلحة عبد القادر،**قياس كفاءة المؤسسات التعليمية باستخدام التحليل التطويقي البيانات** (DEA)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2016-2017، ص09.

كذلك يمكن القول أن الكفاءة هي النسبة بين كمية المدخلات والمخرجات وكمية المدخلات والمخرجات المعرفة بالحدود القصوى للإنتاج. أو هي حدود الإنتاج المحتملة للشركة في الصناعة[1].

بتعبير آخر يمكننا القول أن الكفاءة ما هي إلا نسبة مستوى معدل الإنتاجية المحقق إلى أفضل مستوى معدل إنتاجية ممارس أو مسجل (كفاءة نسبية)، أو هي نسبة معدل الإنتاجية المحقق إلى اكبر معدل إنتاجية قابل للانجاز(كفاءة مطلقة) في ظل المعطيات[2].

**الكفاءة = الإنتاجية المحققة / أفضل إنتاجية ممارسة**

إذا تعد الكفاءة تقييما للإنتاجية وليست هي الإنتاجية، حيث أن النسبة التي تعبر عن المخرجات إلى المدخلات، لا تعطي أي دلالة على كفاءة أو عدم كفاءة الشركة. فقد يكون معدل الإنتاجية مرتفعا، ولكن الشركة يمكنها رفعه من خلال نفس الموارد والإمكانيات المتاحة، كما يمكن أن توجد شركات أخرى في نفس الصناعة تحقق معدل إنتاجية أعلى من هذا المعدل، ومن ثم يمكن اعتبار الإنتاجية الأداة المستخدمة لحساب الكفاءة.

وهذا ما يذهب إليه التعريف بأنها:"**الكفاءة المبنية على أساس قياس إنتاجية العناصر المنتجة، بأسلوب المقارنة**"[3]، وتعرف بكفاءة الحدود.

**ثانيا: خصائص الكفاءة**

للكفاءة العديد من الميزات التي تساهم في التعرف عليها، ومن هذه المميزات ما يأتي:[4]

- **ذات هدف محدد:** حيث أن الكفاءة تهدف إلى تحقيق غاية معينة، وانجاز هدف محدد، وذلك عن طريق استثمار المعارف المختلفة، لتحقيق هذه الغاية بشكل كامل.
- **مكتسبة:** وتعني هذه الخاصية أن الكفاءة لا تولد مع الإنسان، بل يكتسبها عن طريق التدريب الموجه.
- **مدركة:** إذ أن الكفاءة التي لا يتم إدراكها لا يمكن أن تحقق أي منفعة للمؤسسة، كما أن إدراكها من قبل من يملكها يساعد على الحفاظ عليها، والاستفادة منها، وتطويرها.
- **ذات تشغيل ديناميكي:** ويعني ذلك أن تحصيلها يعتمد على التفاعل ما بين مكوناتها المختلفة، وعناصرها، وضمن أبعادها، كالمعارف السلوكية، والعملية، وغيرها خلال الزمن.

[1] Daraio C.and Simar L., Advenced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis: methodology and Applications,2007,p14, in website: http://www.springer.com/978-0-387-35155-1.

[2] Chia-Yen Lee and Andrew L.Jhonson, Operational Efficiency, p 3, in website: http://www.yumpu.com/en/document/View/18940407/operational-efficiency.

[3] علي السلمى، **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، مكتبة غريب، القاهرة،1985، ص14.

[4] بن جدو محمد أمين (2013)، **دور إدارة الكفاءات في تحقيق إستراتيجية التميز**، الجزائر: جامعة سطيف1، صفحة 4 بتصرف.

- **مفهوم مجرد:** حيث لا يمكن رؤيتها، ولا حتى لمسها، وإنما تتم ملاحظتها من خلال نتائج الأنشطة، وتحليلها، والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه النتائج.
- **متقادمة:** حيث أن عدم استخدام الكفاءة يؤدي إلى تقادمها وفي حال عدم السماح للأشخاص الذين يشكلون مصدرا لها بإظهارها، فان هذا من شانه أن يؤدي إلى تلاشيها.

## المطلب الثاني: الأنواع المختلفة للكفاءة

يمكن أن نميز بين عدة أنواع من الكفاءة فيما يلي:

أ- **الكفاءة النسبية(Relative Efficiency) RE:**

وهي مقياس للمقارنة بين كفاءة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط سواء كانت كفاءة إنتاجية، تقنية أو سعرية، وهذا في ظل فرضية توحيد عمليات الإنتاج للمؤسسات بهدف المقارنة بين تنافسية هذه المؤسسات.[1]

ب- **كفاءة بارتيو(Pareto Efficiency) PE** :

يطلق عليها أمثلية باريتو Pareto Optimality وهي مصطلح اقتصادي أوجده الاقتصادي "فيلفريدو باريتو" ومعناها أن: "وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفؤة إذا استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات اقل وبدون زيادة في أي مورد آخر، وتكون الوحدة الإدارية لها كفاءة باريتو إذا تحقق العكس"[2].

ت- **الكفاءة الحجمية (Scale Efficiency) SE:**

تعني المدى الذي يمكن للوحدة الاقتصادية الاستفادة منه بالعودة إلى الحجم الأمثل، وتحسب الكفاءة الحجمية بقسمة مجموعة مجموع كفاءة نموذج(CCR)على مجموع كفاءة نموذج(BCC)

ث- **الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) EE:**

تعبر عن إمكانية حصول الوحدة الاقتصادية على مستوى معين من الإنتاج باستخدام قدر محدد من مدخلات الإنتاج أي بأقل التكاليف،وتحدد قيمتها بين(0-1)، وقد اقترح Farrell فكرة أن الكفاءة الاقتصادية للمنشاة تتكون من الكفاءة التقنية (الفنية) والكفاءة التوظيفية (التخصصية)[3]:

- ✓ **الكفاءة التقنية (Technical Efficiency) TE**: تعبر عن إمكانية حصول الوحدة الاقتصادية على أقصى إنتاج ممكن باستخدام قدر متاح من المدخلات بغض النظر عن السعر.

[1] حساني حسين، **تقييم الأداء في مؤسسات التامين الجزائرية** –دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2001-2012، ص08 .
[2] طلحة عبد القادر ، مرجع سابق، ص11.
[3] نفس المرجع، ص12.

- ✓ **الكفاءة التوظيفية (AE(Allocative Efficiency:** تعبر عن إمكانية حصول الوحدة الاقتصادية على المزيج الأمثل من المدخرات لتقليل التكاليف أو المزيج الأمثل من المخرجات لزيادة المداخيل، آخذة في الاعتبار أسعار المدخلات والتقنيات الإنتاجية المتاحة.

كما سبق القول فالكفاءة مفهوم نسبي ومتغير بحسب الظروف والشركات والقطاعات، لذا لا يمكن حصر أنواعها وتصنيفاتها، فهناك اختلاف بين الباحثين حول تصنيف أنواع الكفاءات، إلا أن ابرز تصنيف هو تصنيف (Celile Dejoux)، حيث صنفها ضمن 3 مستويات وهي:[1]

- **الكفاءة الفردية:** وهي عبارة عن المهارات، والمؤهلات التي يمتلكها الشخص من خلال التجارب الشخصية، والمهنية، والتكوين بشكل متواصل، بحيث يستخدمها في تحقيق أهداف معينة، وبشكل فعال.

  ومن الجدير بالذكر أن التكوين المتواصل أمر ضروري وذلك لان المهارات، والمؤهلات المرتبطة بزمن معين، قد لا تكون مفيدة في زمن أخر، وخاصة مع التطور الحاصل في المعلوماتية، مما يعني الانخفاض في مستوى الكفاءات، أو فقدانها.
- **الكفاءة الجماعية:** وهي كفاءة تنشا من خلال تضافر جهود الكفاءات الفردية، وتعاونها، من خلال التواصل الفعال بين الأعضاء جميعهم في العمل، وتوفير المعلومات المناسبة لهم، كما أنها تمثل حلقة وصل بين الاستعدادات، والمعارف، والقدرات الموجودة لديهم، بحيث يشكلون فريقا مهنيا قادرا على تحقيق الأهداف المطلوبة بكفاءة. ومن الجدير بالذكر انه يمكن تعريفها حسب (Le boterf) على أنها: "نتيجة، أو محصلة تنشا انطلاقا من التعاون و أفضلية التجميع الموجودة بين الكفاءات الفردية،و تتضمن جملة من المعارف، كمعرفة تحضير عرض، أو تقديم مشترك، ومعرفة الاتصال، ومعرفة التعاون، ومعرفة اخذ أو تعليم الخبرة جماعيا "
- **الكفاءة التنظيمية (الإستراتيجية) :** و تتم من خلال إيجاد التكامل بين الكفاءات الفردية، و ذلك من خلال إتباع آليات معينة للتنسيق بينها، علما بأنها تعرف حسب (prahalad et hamel) على أنها : "توليفة من المهارات، و التكنولوجيات التي تساهم بطريقة تفسيرية في القيمة المضافة للمنتج النهائي"، و هي تشكل تعلما جماعيا ضمن المنظمة، و من الجدير بالذكر أن الكفاءات الإستراتيجية تتضمن عدة كفاءات تبعا للمستوى التسلسلي في المؤسسة، وتعدد وظائفها، مثل: التخطيط، والإدارة، والتنفيذ، والرقابة، إذ تتمثل في كفاءة العلاقات الإنسانية، والكفاءة التقنية، والكفاءة الإدارية الفنية من ناحية،

[1] الزهرة شنكامة، **تسيير الكفاءات البشرية في المؤسسة**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2013، ص24-26.

وكفاءة التخطيط، والتنفيذ، والإدارة، أو الرقابة، أو التقييم من ناحية أخرى، علما بان هذا كله بحسب المؤسسة نفسها، ونوع عملها، ومدى إدراكها لعلاقاتها مع البيئة المحيطة بها .[1]

و سنتطرق في المطلب الثالث بالتفصيل إلي نوع من أنواع الكفاءة وهو تحليل مغلف البيانات DEA

## المطلب الثالث: أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

من بين أهم الأساليب الكمية الحديثة المستعملة في قياس الكفاءة النسبية للوحدات المتماثلة في الأداء أسلوب تحليل مغلف البيانات، حيث انه يمكن للمسيرين ومتخذي القرار من معرفة الوحدات الأفضل والأحسن في الأداء، ومن خلال العناصر التالية سنتعرف على هذا الأسلوب وطرق قياسه كما يلي:

**تعريف تحليل مغلف البيانات Data Envelopement Analysis :**

هو أسلوب يستخدم البرمجة الرياضية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات القرار DMU، و له عدة تسميات نتيجة اختلاف الباحثين في تعريب المصطلح ، و له عدة تسميات نتيجة اختلاف الباحثين في تعريب المصطلح " Envelopement Analysis"Data " بالانجليزية و الفرنسية

" l 'Analyse d'Enveloppement des Données (AED) " فمنهم من ترجمها بأسلوب تحليل مغلف البيانات، و هناك من يستخدم مصطلح "تحليل تطويق البيانات"، و مصطلح "تحليل تظريف البيانات"،و يعود سبب تسمية هذا الأسلوب بهذا الاسم إلى كون الوحدات الإدارية ذات الكفاءة تكون في المقدمة و تغلف الوحدات الإدارية غير الكفؤة، و عليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها المقدمة.[2]

هو منهجية كمية في القياس المقارن بالأفضل و تقويم الأداء، و قياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات التنظيمية المتماثلة في الأهداف و نشاط العمل، تعتمد على وجود بيانات كمية دقيقة لمدخلات و مخرجات كل وحدة تنظيمية، و الهدف العام هو الوصول لأفضل الممارسات لتعظيم المخرجات و تقليل المدخلات، و من ثم تحقيق أهداف الوحدات التنظيمية بكفاءة.[3]

[1] الزهرة شنكامة، **نفس المرجع السابق**، ص 27.

[2] فتيحة بن جيلالي، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغاربية (دراسة قياسية 2012)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد05، جامعة بسكرة، جانفي 2018. ص 53

[3] محمد بن علي السعيدي و آخرون، **متطلبات تحسين الكفاءة النسبية للأقسام الأكاديمية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، العلوم التربوية،العدد الثالث ج1،2014،ص 08

كما يعرف أسلوب تحليل مغلف البيانات على انه طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الإدارية (وحدات اتخاذ القرار) من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة المدخلات و مجموعة المخرجات و هذا بناء على الأداء الفعلي لها[1]

و يعتمد أسلوب تحليل مغلف البيانات على مفهومين أساسيين هما[2]:

تعريف الكفاءة الذي وضعه فاريل(Farell) عام 1957 و هذا المفهوم يعتمد حقيقة بسيطة بان أي مؤسسة تستخدم مدخلات اقل من غيرها لإنتاج نفس مستوى الإنتاج تعتبر أكثر كفاءة.

النظرية الاقتصادية المعروفة بأمثلية باريتو (optimality pareto)التي تنص على أن أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفؤة إذا استطاعت وحدة إدارية أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية على الأقل من المخرجات التي تنتجها هذه الوحدة بكمية اقل لبعض المدخلات و بدون زيادة في أي من المدخلات الأخرى.

في أسلوب تحليل مغلف البيانات يتم تقسيم مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشاة أو وحدة اتخاذ قرار، ثم مقارنة هذه النسب بالطريقة الكسرية، فإذا حصلت وحدة على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح حدود كفؤة، وتقاس درجة عدم الكفاءة للمنشاة محصور بين (1) الذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين (0) الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة.[3]

وعليه فهو يصنف من أحسن الوسائل للمقارنة المرجعية، نظرا لتميزه بتحديد أحسن الوحدات النظيرة بالنسبة للوحدات غير الكفؤة بالاعتماد على مدخلات ومخرجات متعددة، كما انه لا يتطلب توفر معلومات عن أسعار المدخلات أو المخرجات، كما انه لا يفترض إنتاج محدد (دالة الإنتاج)، لذلك وبالاعتماد على المقارنة يمكن لهذا الأسلوب تحديد أسباب تدني مستويات الكفاءة للوحدات غير الكفؤة بدلا من حساب المتوسط الإحصائي لأداء الوحدات والذي من الممكن أن لا ينطبق على كل الوحدات كما في أسلوب تحليل الانحدار.[4]

[1] طلحة عبد القادر، **مرجع سابق**، ص32

[2] عمر سيدي، خديجة احمد داود، **دور الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية_دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة في الساحل السوري_**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 33،العدد 5، 2015، ص 201.

[3] طلحة عبد القادر،**مرجع سابق**، ص 33.

[4] فتيحة بلجيلالي، **مرجع سابق**، ص55.

## المبحث الثاني: مؤشرات و معيار تقييم الأداء المالي في شركات التامين

مؤشرات تقييم الأداء المالي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية تعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى كون المؤشرات المالية فهي في صيغ نسبية.

### المطلب الأول: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي (النسب المالية)

#### 1. نسبة الربحية:

حظيت العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم على اهتمام متزايد وكبير من قبل الباحثين والدارسين في مجال التمويل، وتعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالا امثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسن أداء الشركة المالي، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي.

وان من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في الشركات هي الربحية، فتحقيقها تعني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة الشركة.

ومن أهداف الشركات المهمة ترتيب وتنظيم استخدامات الأموال بطريقة تمكن المالكين من الحصول على عائد مناسب على أموالهم لا يقل عن الأرباح التي تحققها المشاريع المماثلة من خلال خطوتين:[1]

- ✓ ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن الشركة من الحصول على حاجاتها دون التعرض إلى مخاطر بالغة.
- ✓ استثمار الأموال التي يحصل عليها في الأصول بطريقة تمكن الشركة من تحقيق عائد ملائم.

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب الربحية ومن أشهرها معدل العائد على الاستثمار الذي يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومجزون، ونعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل الشركة، وتحسن هذه النسبة تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة الشركات، والنسبة الأخرى نسبة هامش صافي الربح التي تبين قدرة الشركة على تحقيق ربح من المبيعات وتوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات، أما النسبة المستخدمة في الدراسة هي العائد على الأموال المستثمرة التي تعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك الشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة إدارة الشركة في استغلال أموال الملاك لتحقيق عائد مرضي لهم، وهذه النسبة

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على أهم عوائد أهم الشركات المساهمة**، دار الحامد للنشر، عمان، ص59.

من أهم النسب المالية في أسواق الأوراق المالية لأنها تعكس ربحية السهم الواحد وان ارتفاع ربحية الشهم الواحد يساهم في تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق.

**2. نسب السيولة:**

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا( الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر[1]، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر، وان الشركة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية من حيث قدرتها على الوفاء بالالتزامات والتي تشكل أرضية صلبة ضد أي خلل أو تخلف عن الوفاء بالدين، والشركة ذات الأموال العريضة التي تفشل في تحقيق السيولة قد تواجه خطر الإفلاس في حال عدم تمكنها من تسديد الالتزامات قصيرة الأجل.[2]

لذلك تلجا الشركات إلى الاهتمام بنسب السيولة التي تساعدها على تجنب الوقوع في خطر العسر المالي والاستعداد لدفع الالتزامات عند موعد استحقاقها، حيث أن نسب السيولة تعتبر مؤشرا جيدا للحكم على مقدرة الشركات على المدى الطويل.

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب السيولة، حيث من أشهر النسب المستخدمة نسبة التداول وهي النسبة المستخدمة في الدراسة والتي تعبر عن عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة، وتشير زيادة هذه النسبة إلى مقدرة الشركات على سداد التزاماتها، أما إذا كانت الأصول المتداولة اقل بكثير من الخصوم المتداولة فهذا يبين إن الشركة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وهذه النسبة مثل النسب الأخرى ليست دلالة للمستفيد منها على مستوى المشروع وإنما تأخذ مقارنة مع المشاريع المماثلة في حجم النشاط.

**3. نسب النشاط:**

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في استخدام المصادر المالية المتاحة وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استيراد الديون وسياستها في التخزين وغدارة الموجودات، وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات لموجوداتها (الثابتة والمتداولة) بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بحتة أن السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال.

[1] منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2003، ص74.
[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على أهم عوائد أهم الشركات المساهمة**، دار الحامد للنشر، عمان، ص59.

**4. نسب الرافعة المالية:**

هي النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية، وتهتم إدارة الشركات في معرفة اثر المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، حيث ينصب الاهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين إلى حقوق الملكية ا والى الموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد ادني للامان لتسديد ما بذمة الشركة عند الاستحقاق.

وان نسب المديونية تتحكم بها رغبتان متعارضتان، رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتماد الإدارة على مصادر التمويل المقترضة أملا في زيادة أرباح حق الملكية، ورغبة المقرضين الذين يفضلون نسبة إقراض اقل خوفا من تعرض الشركات إلى احتمالية عدم تسديد هذه القروض.[1]

ويمكن تقسيم الرفع المالي إلى نوعين: رفع مالي مرغوب به وأخر غير مرغوب به، ويكون الرفع المالي مرغوبا به عندما تتحقق الشركة من استعمال أموال الغير عوائد أو أرباح تفوق تكاليف الحصول عليها، أي أن هناك نقطة توازن بين أموال الملكية وأموال الغير (أموال الاقتراض أو الأموال التي يمكن الحصول عليها عن طريق بيع أسهم ممتازة)، فإذا كانت الأرباح قبل الضرائب والفوائد اكبر من مستوى التوازن يكون هذا النوع من الرفع المالي من المرغوب فيه، والعكس صحيح. وهنا على الشركات عدم استعمال الرفع المالي لان استعماله سيؤدي إلى التقليل من الأرباح أو قلب الأرباح إلى خسائر، والاستخدام الزائد للدين في التمويل من شانه أيضا أن يزيد المخاطرة المالية للشركة وبالتالي يؤثر سلبا على سعر السهم في السوق.

بمعنى أن المديونية تؤدي إلى زيادة أسعار السهم، أي أن نسبة الدين الخارجي لدى الشركة يؤدي ميلها إلى الاعتماد على الأرباح المتحققة مما يخفض من مقدار التوزيعات النقدية، نتيجة لصعوبة حصول الشركة على التمويل من الخارج مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السهم.[2]

**5. نسب خاصة بتوزيع الأرباح:**

هي النسب التي تبين سياسة الشركات بتوزيع الأرباح وفرض نموها في المستقبل، أي أن هذه النسب تقيس ما يحققه السهم من أرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الاستثمار في الأسهم، كما وتقيس هذه النسب نصيب السهم من الأرباح، وتمثل نسبة ما يستلمه المستثمر من أرباح موزعة لكل سهم من أسهم محفظته، وبذلك يمثل نسبة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من استثماراته.

وتعتبر التوزيعات من أهم مصادر التمويل المناسبة والمفضلة للشركات عن غيرها من المصادر، والسبب في ذلك هو أن التوزيعات من أسهل مصادر التمويل المتاحة للشركة وتمثل مصدر تمويل جاهز للشركة،

[1] محمد محمود الخطيب، **نفس المرجع السابق**، ص63-65.

[2] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

بالإضافة إلى ذلك أن التوزيعات لا يترتب عليها التزامات مثل القروض ولا يترتب عليها نفقات تتعلق بالإصدار مثل الأسهم الجديدة.

ومن أهم النسب المدرجة تحت نسب التوزيعات معدل الربح الموزع للسهم ونسبة التوزيع التي تستخدم في هذه الدراسة، التي توضح سياسة الشركة في توزيع الأرباح، حيث أن هذه النسبة تساعد المستثمر في تقييم أداء الشركة واتخاذ القرار المناسب للاستثمار، أي أن نظرية سياسة توزيع الأرباح لها أثرها على الأسهم وخصوصا تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم، حيث أن بعض المستثمرين يفضلون نسبة أعلى من التوزيعات في حين لا يحتاج الآخرون إلى توزيع الأرباح ويفضلون احتجازها وإعادة استثمارها في الشركة ذاتها، فلو انتهجت الشركة سياسة احتجاز الجزء الأعظم من الأرباح فان المستثمرون الذين يفضلون توزيع الجزء الأعظم سوف يتوجهون إلى بيع أسهمهم من جهة، ومن جهة أخرى فان انتهاج الشركة سياسة توزيع نسبة عالية من الأرباح سوف يؤدي ببعض المساهمين إلى استلام دخول لا يرغبون بها، إلى جانب اضطرارهم للقيام بعملية إعادة الاستثمار لهذه الأموال، أي أن المساهمين الراغبين في توزيعات الأرباح العالية سوف يشترون أسهمها في الشركات من هذا النوع، في حين يشتري المساهمون مما يفضلون الاحتجاز العالي للأرباح أسهما في الشركات من النوع الثاني، وتؤثر الحالتان السابقتان في ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم للشركة.[1]

### 6. حجم الشركة:

يرتبط حجم الشركات بالعديد من المواضيع المالية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية لهذا يعتبر على درجة عالية من الأهمية إلا انه لا يوجد هنالك مقياس متفق عليه لتمثيل حجم الشركة، حيث أن مقاييس الحجم المختلفة المستخدمة في الدراسات قد لا تكون بديلة لبعضها ومن الممكن أن كل مقياس يعبر عن طاقات الشركة بشكل مختلف، وان اختلاف كل منها سواء بالزيادة آو النقصان سيؤثر على أداء الشركة بشكل مستقل.

إن أكثر المقاييس شيوعا لحجم الشركات وأكثرها استخداما (إجمالي الأصول وحقوق الملكية وعدد المساهمين وعدد العاملين وصافي المبيعات).

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على أهم عوائد أهم الشركات المساهمة**، دار الحامد للنشر، عمان، ص71.

## المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه يسعى إلى تحقيق الأمان للمؤسسة الاقتصادية، فبعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية لشركة التامين، وذلك بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة فيما يلي:[1]

**أولا: عناصر التوازن المالي**

تتمثل عناصر التوازن المالي فيما يلي:

1. **رأس المال العامل: FR**

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير[2]، ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

- **من أعلى الميزانية:**

**رأس المال العامل= أموال دائمة- أصول ثابتة.**

- **من أسفل الميزانية:**

**رأس المال العامل= أصول متداولة- ديون قصيرة الأجل.**

ورأس المال العامل أصناف:

- **رأس المال الخاص: FRc** وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:
- **رأس المال العام الخاص= أموال خاصة- أصول ثابتة.**
- **رأس المال العامل الإجمالي: FRg** ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للشركة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو اقل من سنة، ويحسب بالعلاقة التالية:

**رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة.**

- **رأس المال العامل الخارجي:** وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

**رأس المال العامل الخارجي= مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل.**

- **احتياجات رأس المال العامل الدائم:**

[2] Pierre Canson, La gestion Financière de L'entreprise ,5eme èdition donoud , Paris ,1979 ,p184 .

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في شركات التامين[1]، فأثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة الشركة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تتماشى مع تغير نشاط الشركة.

**احتياجات رأس المال العامل الدائم=(أصول متداولة ما عدا القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية).**

- **الخزينة:**

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت الطلب، وهي كل الأموال التي تمتلكها شركة التامين والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تكون الخزينة من استخداماتها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من أجال قصيرة أو متوسطة[2]. وتأخذ الخزينة وضعيتين هما:

**الخزينة= رأس المال العامل الدائم- احتياجات رأس المال العامل الدائم.**

**الخزينة= القيم الجاهزة- سلفات مصرفية.**

**ثانيا: تحليل مؤشرات التوازن المالي**

تتمثل مؤشرات التوازن المالي فيما يلي[3]:

1. **رأس المال العامل:**

- **رأس المال العامل موجب: (FR>0)** يشير هذا إلى أن شركة التامين متوازنة ماليا على المدى الطويل ، وحسب هذا المؤشر فان الشركة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة الأجل، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للشركة
- **رأس المال العامل المعدوم: (FR=0)** في هذه الحالة تغطى الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة لشركة التامين.

**رأس المال العامل السالب: (FR<0)** في هذه الحالة يعني أن شركة التامين عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148 .
[2] إسماعيل عرجاجي، **اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية**، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148 .
[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2006، ص83.

**2. احتياجات رأس المال العامل:**

- **احتياجات رأس المال العامل موجبة:** في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية اكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية.
- **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية اكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وذلك يعود لقيام شركة التامين باتخاذ بعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة[1].
- **احتياجات رأس المال العامل المعدومة:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن شركة التامين، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

3. **الخزينة**[2]:

- **الخزينة الصفرية:** تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون شركة التامين قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من اخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من اجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.
- **الخزينة الموجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد اكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.
- **الخزينة السالبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل اقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون شركة التامين بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل الاستمرار في النشاط.

**ثالثا: شروط التوازن المالي**

لكي يتحقق التوازن المالي داخل شركة التامين يجب تحقق الشروط التالية[3]:

**الشرط الأول:** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن شركة التامين من تمويل أصولها الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات الشركة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

[1] Pierre Conson , Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise ,9eme édition , Paris, dunod,1999,p243.

[2] اليمن سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دفعة 2009/2008،ص66-67.

[3] الياس بن ساسي، **مرجع سبق ذكره**،ص86-87.

**الشرط الثاني:** يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل اي ان:**FR>BFR**

إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

**الشرط الثالث:** خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وبذلك تتمكن الشركة من تغطية موارد الخزينة **E>R** **T>0**

**المطلب الثالث: المؤشرات المالية في شركات التامين**

تعتبر النسب المالية عن علاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والثاني يمثل المقام، وتستخدم لإضافة دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، كما تعطي النسبة معلومة قابلة للاستعمال في التشخيص المالي، وتزود المؤسسة بتقييم لمختلف المؤشرات وتساعد على اتخاذ القرارات المالية، تستخدم نسب الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التامين، لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية وان تبين مدى القصور والشلل الذي أصاب أداءها، غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها التنبؤية وعلى جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء شركات التامين، إضافة إلى نسب الملاءة والمردودية هناك نسب مالية أخرى مستعملة في نشاط التامين وهذه النسب كما يلي:[1]

**أولا: نسب الملاءة المالية**

تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التامين على ضرورة وجود معايير او مستويات للملاءة المالية في شركات التامين بصفة عامة[2]، وتتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التامين في الجزائر على كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم95-343 والصادر في 30 أكتوبر 1995، على ما يلي:

"يجب أن تبرز الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة، وهي تتكون من:

- حجم رأس المال الاجتماعي.
- الاحتياطات النظامية المشكلة.
- مؤونة الضمان

[1] سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية**، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دون سنة النشر، ص80-81.

[2] G- simonet : **Ration copie de l'Assurance** , édition l'Argus , 1988,P 40.

- مؤونة لتكملة الإلزامي للديون التقنية، وتمثل 5% من رصيد التقنية.
- المؤونات النظامية الأخرى والتي لا تتعلق بالالتزامات اتجاه المؤمن او المؤمن لهم أو الغير باستثناء المؤونات للالتزامات المتوقعة أو انخفاض قيمة احد عناصر الأصول.
- يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التامين وإعادة التامين كما يلي: [1]

**رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات التقنية/ الديون التقنية.**

- هنا هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية.

**رأس المال الاجتماعي +الاحتياطات + المؤونات التقنية/ رقم الأعمال الصافي من إعادة التامين**

يجب أن لا يقل هامش الملاءة عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التامين.

عندما يكون هامش الملاءة اقل من 20% من رقم الأعمال يجبر مشروع الشركة في اجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال، أو إيداع رهنات لدى الخزينة العامة وتحريرها، يتحدد من طرف المدير العام للشركة.

وفيما يلي أهم نسب الملاءة المالية التي تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التامين الخاصة من مجموع مواردها المالية، وتحسب كما يلي:

أ. **كفاية الأموال الخاصة: وحسب كما يلي:**

**الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات**

وتعد هذه النسبة كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة عسر مالي أو إفلاس.

ب. **الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأموال المالية:** وتحسب كما يلي:

**الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة**

وتقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

ت. **علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات:** وتحسب كما يلي:

**رأس المال الحر / إجمالي الاستثمارات**

وتعتبر هذه النسبة مدى تغطية أموال شركة التامين الخاصة أصولها الثابتة.

ث. **التعويضات للديون التقنية:** وتحسب كما يلي:

**التعويضات / الديون التقنية[2].**

[1] G- simonet : **Ration copie de l'Assurance** , édition l'Argus , 1988,P 40.

* **يسجل الديون والالتزامات الناتجة عن الكوارث والمصاريف قيد التسديد، والأقساط المؤجلة اتجاه المؤمن لهم.**

تسمح هذه النسبة بتقدير مدى قدرة شركة التامين على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب النسبة من الواحد الصحيح.

ج. **هامش الملاءة المحقق للواجب تحققه:** وتحسب كما يلي:

**هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه**

وهذه النسبة يجب أن تكون اكبر من 100%.

**ثانيا: نسب المردودية:**

تعد المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التامين والقدرة لإداراتها على تحقيق النتائج المرغوبة، وتعتبر من العوامل التي تحد من درجة توسعها، حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة اتجاه متعامليها، أما ارتفاعها فلا يعبر دوما وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التامين، إذ قد تعود إلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية.

وفيما يلي أهم نسب المردودية في شركات التامين[1]:

1. **المردودية الاقتصادية:** وتحسب كما يلي:

**نتيجة الدورة / مجموع الأصول**

وتعتبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استغلال أصولها.

2. **المردودية المالية:** وتحسب كما يلي:

**نتيجة الدورة / الأموال الخاصة.**

تعتبر هذه النسبة عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

3. **مردودية الاستغلال:** وتحسب كما يلي:

**نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي.**

تعكس هذه النسبة على ربحية الشركة على حسب النشاط الحالي بدفع المقرضين والشركاء والاستيلاء على الضرائب.

- بالإضافة إلى نسب الملاءة والمردودية هناك نسب أخرى مكملة لها وتتمثل في[2]:

**4. نسب النشاط:**

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التامين في استخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة.

---

[1] مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الاداء في شركة التامين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، دفعة2010-2011، ص75-76.

[2] سلبمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية**، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دون سنة النشر، ص82.

وفيما يلي مضامين نسب النشاط في شركات التامين:

- **الأقساط إلى حقوق المساهمين:** وتقاس كما يلي:

**صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين**

وتمثل هذه النسبة حقوق المساهمين والخسائر غير العادية، حيث كلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة الأخطار اكبر وبحد أقصى.

- **الاحتفاظ بأقساط التامين:** وتحسب كما يلي:

**الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط.**

تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التامين، والمعدل المقبول هو أكثر من 50%.

- **تكلفة الحصول على رقم الأعمال:** وتحسب كما يلي:

**مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي.**

تمكن هذه النسبة من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها.

- **تكلفة مصلحة المستخدمين:** وتحسب كما يلي:

**(مصاريف المستخدمين) / (رقم الأعمال الإجمالي – رقم أعمال الوكلاء العاملون).**

تسمح هذه النسبة من معرفة تكلفة اليد العاملة الأزمة لتحقيق رقم الأعمال.

- **معدل الأجور المقدمة:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:[1]

**مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين**

تسمح هذه النسبة ببيان معدل أجور المستخدمين المقدم.

- **إنتاجية المستخدمين:** وتحسب كما يلي:

**(رقم الأعمال الإجمالي –رقم أعمال الوكلاء العاملون) / عدد المستخدمين.**

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.

- **تكلفة الحوادث:** وتحسب كما يلي:

**تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية.**

تقوم هذه النسبة بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، حيث يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.

- **حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال:** وتحسب كما يلي:

**حقوق على المؤمن لهم / رقم الأعمال الإجمالي.**

تسمح هذه النسبة بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.

[1] سلبمة طبايبية، **مرجع سبق ذكره**،ص82.

❖ **التوظيفات المالية:** وتحسب كما يلي:

**نواتج مالية / توظيفات مالية.**

تسمح هذه النسبة بمعرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة عن توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

5. **نسب الربحية:**

تهدف شركات التامين إلى تحقيق اكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفعالية الشركة، لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فان بقاءها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا.

وفيما يلي أهم مضامين نسب الربحية في نشاط التامين:[1]

❖ **عائد الاستثمار:** وتحسب كما يلي:

**(صافي الدخل من الاستثمار) / (متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق).**

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التامين، وحدها الأدنى المقبول هو 20%.

❖ **التغير في الفائض:** وتحسب كما يلي:

**( الفائض المعدل للعام الحالي – الفائض المعدل للعام السابق) / ( الفائض المعدل للعام السابق).**

تعتبر هذه النسبة عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه، تتراوح بين (-10%) إلى (+5%).

**6. نسب السيولة:**

تتعامل شركات التامين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي، لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التامين.

وفيما يلي أهم مضامين نسب السيولة في نشاط التامين:

❖ **الخصوم إلى الأصول السائلة:** وتحسب كما يلي:

**الخصوم / الأصول السائلة.**

وتبين هذه النسبة قدرة الشركة إلى تسوية التزامات حملة وثائق التامين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو: 105%.

❖ **المخصصات التقنية للأصول السائلة:** وتحسب كما يلي:

**المخصصات التقنية[1] / الأصول السائلة.**

[1] سلبمة طبابيبة، **تقييم الأداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية**، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دون سنة النشر،ص83

وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو اقل من 100%.

- **الاحتياطات التقنية:** وتحسب كما يلي:

**(التغير في الاحتياطي للسنة الواحدة) / (فائض العام السابق).**

وتعتبر هذه النسبة مؤشر قيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25 %.

- **رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل:** وتحسب كما يلي:

**(رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل) / الفائض.**

تفرق أيضا بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية بين تلك التي لا تعترضها مشاكل والحد الأقصى لها هو 40%.

* **هي مخصصات لمواجهة التزامات الشركة اتجاه مؤمنيها، مما يبين أنها تمثل دينا على عاتقها وتلزم بتكوينها سنويا لضمان حقوق المؤمن لهم.**

**خاتمة الفصل الثاني:**

خلال هذا الفصل حاولت ولو بشكل مختصر إعطاء مفهوم للكفاءة ، ومعرفة أنواعها المختلفة بما في ذلك أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA ، وقد تم التركيز على أهم مؤشرات التوازن المالي، وركزت على النسب المالية لتقييم الأداء المالي والمتمثلة في نسب السيولة، ونسب الربحية، نسب النشاط، نسب الرافعة المالية، نسب خاصة بتوزيع الأرباح، وحجم الشركة، وعلى أهم المؤشرات المالية المستخدمة في شركات التامين المتمثلة في نسب الملاءة المالية، نسب المردودية ...

# الفصل الثالث

## دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية CRMA

## مقدمة الفصل الثالث:

أدى توسع النشاط الاقتصادي إلى ظهور مؤسسات مالية كضرورة حيوية لتعبئة الأموال وإعادة توزيعها، ويعتبر القطاع الفلاحي من أهمها. وأولت له الدولة أهمية كبيرة بتمويله عن طريق تأسيس مؤسسات ومنشآت مالية من بينها الصندوق الجهوي للتعاون ألفلاحي CRMA، الذي يقدم خدمات مالية متنوعة متعلقة بالفلاحة في ميدان التامين بهدف تطور وتنمية هذا القطاع وتشجيع الفلاح للاستثمار فيه، ويتجسد الاهتمام بهذا القطاع من خلال الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي المنشاة على المستوى الجهوي.

ولهذا تطرقت في هذا الفصل إلى دراسة مؤشرات تقييم كفاءة الصندوق الجهوي

## المبحث الأول: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي:

إن فكرة التعاون الفلاحي تعود جذورها إلي بداية القرن العشرين بصدور القانون 08جويلية1901 م، المتضمن إنشاء منظمات وشركات تتكفل بالتعاون الفلاحي، ولتجسيد هذه الفكرة أسست الدولة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الذي كلف بالنشاطات التأمينية وذلك عن طريق الصناديق الجهوية الموزعة على التراب الوطني

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة:

**أولا: لمحة عامه عن الشركة الأم (الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي):**

**1. تعريف ونشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: (CNMA)**

* **نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:**

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972م بالأمر رقم 72-64 المؤرخ في 1972/12/02م بإدماج:[1]

**CCRMA** :الصندوق المركزي لإعادة التعاونيات الفلاحية المنشأ عام 1907.

**CCMSA** : الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي المنشأ عام 1949م.

**CRMA** : صندوق التعاون الفلاحي والتعاقد المنشأ في 1958م.

أصبح التعاون الفلاحي الذي مقره في الجزائر في 25 فيفري من سنة 1972 إلى سنة 1995م، انحصر مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في التأمينات الاقتصادية الفلاحية تامين العتاد الفلاحي، التأمينات الاجتماعية الفلاحية، تامين الأشخاص في 1995م، وصدر المرسوم التنفيذي 95-97 في 1995/04/01م.

* **التعريف ب: La Caisse Nationele de Mutualitè Agrigole**

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو مؤسسة مدنية غير ربحية، ويتكون من شبكة تبلغ 67 الصناديق الجهوية، هذه الأخيرة مرتبطة ب 414 مكتب محلي.

أنجزت هذه الصناديق بعقد لدى كاتب ضبط من طرف أفراد حاضرين معنويا أو جسديا والمالكون لحصص اجتماعية (2000 دج للسهم الواحد) التي تمنحهم حالة الشريك.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 95-97 الذي يحدد **القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاونية الفلاحية الجريدة الرسمية رقم** 19 السنة 1995/04/01 المواد من 9 إلى 24 ص9.

هذه الحصص الاجتماعية هي التي تكون رأس مال الصندوق، وأما الشركاء فينتخبون مجلس إدارة يقوده رئيس.

بالنسبة لشركاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي فهو متكون من رؤساء الصناديق الجهوية والتي تكون الجمعية العامة، يتكون مجلس الادارة من 9 اعضاء يرشح منهم 7 من مجموع الجمعية العامة في مدة محددة ب 5 سنوات ويختار منهم 2 كأعضاء دائمين.

يختار المدير العام للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بقرار رئاسي من وزير الفلاحة والتنمية الريفية وهذا بعد اخذ رأي مجلس الإدارة هذا ما يجعله بنفس الشكل مديرا أيضا للصناديق الجهوية ويعطيه صلاحية اختيار المدراء لهاته الصناديق.[1]

**2. اهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:**

ويهدف الصندوق الوطني إلى ما يلي[2]:

- ✓ تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها شركاؤه والمنتخبون والصناديق المحلية المنتسبة إليه وضمان هذه العمليات
- ✓ المشاركة في تنمية الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات بتقديم خدمات ومساهمات ذات طابع مالي لفائدة شركائه[3].
- ✓ تكفل بمهام جميع المعطيات المالية والمحاسبية للصناديق المحلية الشريكة.
- ✓ تنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني.
- ✓ ممارسة تامين الأملاك والأشخاص في القطاعات التي تخصه طبقا للتشريع المعمول به.
- ✓ الضبط والوساطة المالية والمساعدة والدعم التي تقررها الدولة أو الهيئات الأخرى تحت مسؤولية الصندوق الوطني.
- ✓ إعادة تامين الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي بسعر الكلفة وتأمينها من الخسائر.

ومن بين هذه الصناديق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية.

[1] منشورات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- الجزائر2019.

[2] المرسوم التنفيذي 07/95 المؤرخ في 01 افريل 1995، الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها.

[3] نشرة إخبارية يصدرها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي رقم 12، اوت 2011، ص25.

**ثانيا: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية:**

**1) تعريف ونشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية:**

أنشئ الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي لولاية المدية سنة 1908 فهو من اقدم الصناديق على المستوى الوطني، و خلال عام 2020 قد بلغ عدد المشتركين في رأسمال الصندوق يقدر ب 1827 (عدد المنخرطين)، يقابله رأسمال جماعي يقدر ب: 6.252.000,00 دج. اي 3147 حصة مساهمة. **( انظر الملحق رقم01)**

ويمكن تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي على انه: مؤسسة مالية مكونة من مساهمة الشركاء، هدفها ليس تحقيق الربح وإنما تقديم خدمات، ويعد الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المدية من بين 67 صندوق جهوي موزعين عبر التراب الوطني تخضع كلها للصندوق الوطني كمؤسسة أم بالعاصمة من حيث التسيير العام وإصدار القوانين واللوائح الوزارية، كما تخضع له في المراقبة والدعم، والأشخاص الذين يحق لهم اكتساب صفة الشريك في الصندوق هم:[1]

- الفلاحين الأجراء والفلاحين الملاك.
- المستغلين في الميدان الغابي والمنتوجات الغابية.
- المهن الفلاحية وملحقاتها المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.
- الجمعيات أو المنظمات المهنية التي تمارس نشاطاتها في القطاع الفلاحي أو في الوسط الريفي.
- التعاونيات المكونة لمحيط الإنتاج الفلاحي.
- الهيئات والدواوين والمنشات التي تعمل في القطاع الفلاحي وفي الوسط الريفي.

ويوجد مقر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية بشارع جيش التحرير الوطني بوسط مدينة المدية ويضم اثنى عشر (12) مكتب محلي بالإضافة للمكتب الموجود بالصندوق وهي على التوالي.

- المكتب المحلي ل: بني سليمان افتتح سنة 1987.
- المكتب المحلي ل: قصر البخاري افتتح سنة 1990.
- المكتب المحلي ل: تابلاط افتتح سنة 1993.
- المكتب المحلي ل: عين بوسيف افتتح سنة 1994.
- المكتب المحلي ل: البرواقية افتتح سنة 1995.
- المكتب المحلي ل: شلالة العذاورة افتتح سنة 2001.

[1] **منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**، وكالة المدية 2020.

- فتح (02) مكاتب جديدة سنة 2018 وذلك في كل من القطب الحضري تحت اسم (مدية02)، العمارية. ( **انظر الملحق رقم 02**)

ومن 2018 إلى يومنا هذا (2020) تم فتح مكتبين[1]:

- المكتب المحلي ل: سواقي.
- المكتب المحلي ل: شهبونية.
- المكتب المحلي ل: وامري.
- المكتب المحلي ل: العمارية.

**2) أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي:**

تختلف صناديق التعاون الفلاحي عن شركات التامين الأخرى بكونها لا تهدف إلى الربح وإنما تهدف إلى مرافقة وتسهيل التعويض في حالة التعرض لخسائر لتمكينه من تجديد ممتلكاته التي تعرضت إلى أخطار في وقت قياسي.

يسعى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة التي يصبوا إلى تحقيقها ونذكر منها:

- ✓ القيام بعمليات تامين الأملاك والأشخاص لحساب الصندوق الوطني.
- ✓ تسهيل السياسات والبرامج والمخططات التنموية المتعلقة بالقطاع الفلاحي والعمليات المتصلة بصفة مباشرة بالإنتاج النباتي والحيواني والغابي من خلال لعب دور محاسب ممول للآمر بالصرف المتمثل بمديرية المصالح الفلاحية التابعة للوزارة الوصية.
- ✓ مواكبة التنمية الشاملة للقطاع الفلاحي من خلال طرح فرع تامين حديثة تتماشى مع متطلبات مختلف السياسات والبرامج والمخططات الفلاحية المطبقة على ارض الواقع مثل: التامين على قرض الرفيق، وتامين البطاطا المخزنة في غرف التبريد.
- ✓ ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات المتصلة بالزراعة من خلال تطبيق تخفيضات وتحفيزات جد معتبرة لحد التكفل بالتامين بدون مقابل وتأجيل دفع أقساط التامين لغاية نهاية فترة الحصاد وقطف المنتوج وتسويقه.
- ✓ إعطاء الأولوية لملفات التعويض المتعلقة بالقطاع الفلاحي والإسراع في المعالجة وتبسيط الإجراءات واعتماد مرونة متناهية للإسراع في عملية التعويض.
- ✓ إعطاء تحفيزات تفضيلية للمنتجين أو المربين الذين يحافظون على الموضوع المؤمن وعدم تعرضه لخسائر خلال الدورات السابقة من خلال منحهم مبالغ من الأرباح المحققة وهذا ما يعرف ب: les ristournes.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي- المدية 2020.

- ✓ فتح مكاتب محلية جديدة للوصول الى التواجد عبر 19 دائرة وذلك لتقريب الخدمات للفلاح والمواطن لتوفير التغطية والمرافقة في مجال التامينات والوقاية من الكوارث. (انظر البطاقة الفنية **ملحق رقم 01**)

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المدية

### ❖ أولا : أجهزة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

يتكون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وكالة المدية – من ثلاثة أجهزة هامة و هي [1] : الجمعية العامة، مجلس الإدارة، المدير .

- **الجمعية العامة :**

و تتكون من كل الشركاء المقبولين قانونيا، و لكل شريك صوت واحد فقط و تجتمع الجمعية العامة في دورة عادية مرة كل سنة و في دورة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، و يكون ذلك إما بطلب من ثلثي أعضائها على الأقل و بطلب مجلس الإدارة أو بطلب من مدير الصندوق الجهوي بعد استشارة الصندوق الوطني و للجمعية العامة الاختصاصات التالية :

1) تنتخب بورقة اقتراع سرية مجلس الإدارة .
2) تصادق على تقرير النشاط الذي يعرضه مجلس الإدارة .
3) تصادق على تقرير محافظ الحسابات .
4) تصادق على حسابات السنة المالية المنصرمة .
5) تداول اقتراحات توزيع الفوائد المالية المنصرمة و تصادق عليها .
6) تداول على برنامج النشاط التقريري الذي يقدمه مجلس الإدارة و تصادق عليه .
7) تصادق على النظام الداخلي

- **مجلس الإدارة:**

و يتكون من خمسة أعضاء منتخبين من بين الشركاء ، بالإضافة إلى زيادة عضو دائم المتمثل في مدير المصالح الفلاحية[2]، ينتخب مجلس الإدارة العضوية مدتها أربع سنوات و تجتمع مرة كل شهرين في دورات عادية، و كلما دعت الحاجة إلى ذلك في دورات استثنائية، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين في الاجتماع و في حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا. و ينتخب مجلس الإدارة رئيسا من بين أعضاءه و للرئيس المبادرة في عقد الاجتماعات الخاصة بالمجلس و يحدد مع المدير جدول أعمالها و تاريخ انعقادها، كما يرأس الجمعية العامة و لا تصح مداولات مجلس الإدارة إلا بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل، و لمجلس الإدارة الصلاحيات التالية :

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –المدية- 2019 .
[2] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي- المدية 2020.

- يداول على كل المسائل التي لا تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة او المدير.
- يدرس ميزانيات الصندوق المحلي التقديرية و يصوت عليها . يدرس و يحلل الحسابات السنوية .
- يقدم للجمعية العامة تقرير النشاط .
- يفصل في اقتناء الممتلكات و انجازها و التنازل عنها .
- يوافق على مخططات توظيف الأموال و الاقتراضات و شراء و بيع أسهم المساهمة إلى الشركات الفرعية .

➢ **المدير :**

يعين مجلس الإدارة الذي يختاره من ضمن قائمة الأهلية التي يضبطها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، و لا يحق للمدير في أي حال من الأحوال أن يجمع بين وظائفه و عضوية مجلس إدارة الصندوق الوطني أو الجهوي. و يضطلع المدير بكل صلاحيات التسيير و يتمتع بكل السلطات المرتبطة بها .

❖ **ثانيا: الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

يتكون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من مصالح مختلفة حيث تتمثل هذه المصالح في[1]:

**1- المدير الجهوي:**

هو المسؤول الأول، وهو الآمر بالصرف والمسير المشرف على كل صغيرة وكبيرة في الصندوق، ويقوم بتوفير الإمكانيات الضرورية من اجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال:

- تطبيق القرارات المتفق عليها من قبل مجلس الإدارة.
- تسيير الصندوق الجهوي وملائمة الموارد المالية المتوفرة حسب المقتضيات.
- إعداد الميزانية التقديرية لمجمل نشاط الصندوق المتعلقة بدورة النشاط الجديدة وعرضها على مجلس إدارة الصندوق والجمعية العامة للمصادقة عليها.
- تنفيذ ما جاء في الميزانية التقديرية كماً وعدداً وبناءا على مدى التنفيذ المحكم يتم تقييم فعالية ونجاعه وعقلانية تسيير المدير.
- تعيين وتسيير مستخدمي الصندوق وفقا للسياسات المحددة واحترام قواعد التسيير الحسن.
- السعي المستمر لتنمية قدرات وتنوع مجال أنشطة الصندوق.

[1] **منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي** –المدية- 2020

**2- أمانة المدير(السكرتارية):**

هي الكاتبة الخاصة بالمدير تقوم بتسجيل البريد الوارد والصادر والتنسيق بين مختلف الأقسام ومصالح الصندوق وتنظيم مواعيد استقبال المدير والاجتماعات مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

**3- مصلحة الوسائل العامة:**

تسهر على التموين داخل المؤسسة بكل الاحتياجات مثل: عقود التامين والتجهيزات المكتبية ووسائل العمل المختلفة وكذا توفير متطلبات العمل من كهرباء وماء وبنزين والمواد الاولية الضرورية، كما تتكفل بتخليص مختلف الفواتير المتعلقة بمختلف استهلاكات الصندوق.

**4- قسم الإنتاج:**

تعتبر من أهم المصالح على مستوى الصندوق الجهوي، بحيث تقوم بالمراقبة ومراجعة اكتتاب العقود، وتتكون من رئيس المصلحة الذي يشرف على متابعة ومراقبة وتوجيه مختلف عمليات التامين سواء على مستوى وحدة المدية أو على مستوى كل المكاتب المحلية، كما يقوم بعمليات البحث على زبائن جدد من خلال الاتصال المباشر بالزبائن.

**5- قسم الحوادث:**

تختص المصلحة باستقبال الحوادث وتقسم إلى ثلاثة أقسام: مصلحة تسيير الحوادث الجسمانية، مصلحة تسيير الحوادث المادية ومصلحة تسيير الحوادث الفلاحية.

- **مصلحة الحوادث المادية:**

تختص بملفات الحوادث المتعلقة بالأشياء المنقولة وحوادث الحريق غير الفلاحية، فقد تم تخصيص مكتبين لمعالجة ملفات الحوادث المادية هي:

- **مكتب ملفات وحدة المدية:**

يختص بملفات التي تم إبرام عقود تأمينها على مستوى المكتب المحلي بالمدية

- **مكتب ملفات بقية المكاتب المحلية:**

يختص بملفات حوادث بقية المكاتب المحلية.

- **مصلحة الحوادث الجسمانية:**

يختص بملفات الحوادث التي تتضمن أضرار جسمانية لحقت بالمؤمن أو المتعاملين معه أو المتضررين بسببه مثل: الوفاة أو الإصابات التي نتج عنها إعاقة مؤقتة أو دائمة بحسب تقدير الخبير المعين من قبل المحكمة.

- **مصلحة المنازعات:**

يختص بكل الملفات محل النزاع مع الغير فيما يخص تعاملات الصندوق سواء مع المشتركين أو الموردين أو مع الإدارات العمومية وحتى مع العمال، حيث يتعامل الصندوق مع المحامين وكتاب الضبط والمنفذين لمختلف الأحكام الصادرة سواء ضد أو لصالح الصندوق.

- **مصلحة التعويضات الفلاحية:**

وهي من أهم مصلحة في قسم الحوادث نظرا لارتباطها بالقطاع الفلاحي الذي انشأت صناديق التعاون الفلاحي من اجل حمايتهم من الأخطار، حيث تتفرع هذه المصلحة إلى فرعين:

* **مكتب الحوادث النباتية:** يقوم بمعالجة كل الحوادث التي تتعرض له المزارع وما عليها من أشجار مثمرة ومزروعات ومحاصيل بسبب الحرائق وسقوط البرد والصقيع والجفاف والرياح والفيضانات.
* **مكتب الحوادث الحيوانية:** يقوم بمعالجة كل الخسائر المتعلقة بالإنتاج الحيواني كالأبقار والمواشي والجمال والأحصنة والدواجن وتربية النحل.

**6- مصلحة الموارد البشرية:**

تتابع كل ما يتعلق بالعنصر البشري في الصندوق فيما يخص: التوظيف التكوين، الحضور، الغياب، الخروج والدخول، الترقية والتنصيب، الانجازات والعقوبات، العطل السنوية والمرضية، التحويل والتوقيف، كما تقوم بالتنسيق مع مفتشية العمل فيما يخص الحفاظ على حقوق العمال ومسك مختلف الدفاتر الآزمة مثل: دفتر الأجور والرواتب، العطل المرضية وسجلات المتابعة الصحية للعمال، كما تقوم المصلحة بالتخليص ودفع أجور العمال وتقوم بإعداد الأمر بالمهمات ومن ثم دفع المستحقات المالية المتعلقة بها، كما تمنح كشوف الرواتب والأجور وشهادات العمل.

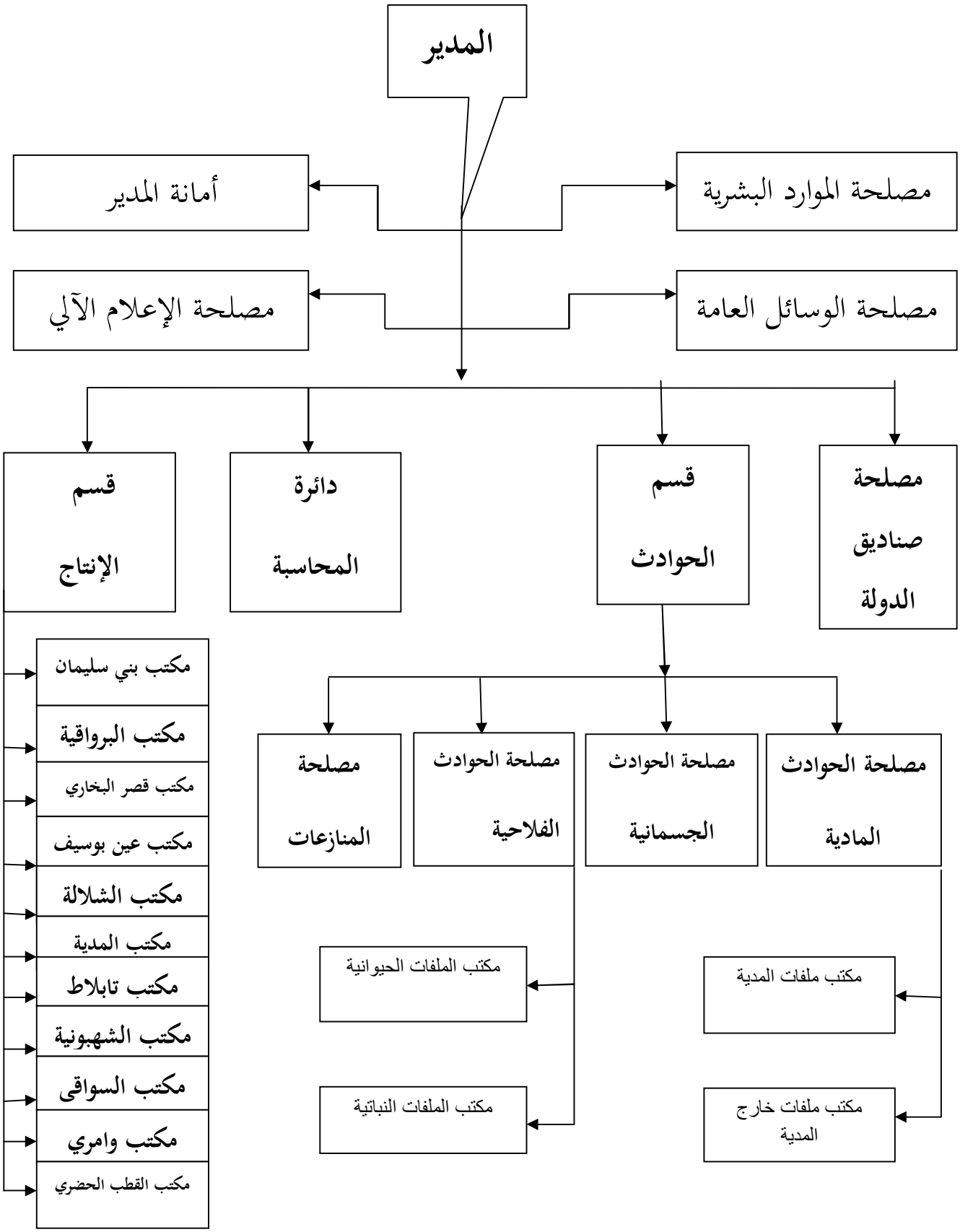
**7- دائرة المحاسبة:**تنقسم إلى مصلحتين:

- **مصلحة المحاسبة:** يمثل مكتب العمليات بالمؤسسة فيما يتم تسجيل مختلف المعاملات وخاصة متابعة المقبوضات النقدية أو المؤجلة لجميع المكاتب المحلية فيما يخص الإنتاج (التامين)، ويعمل على ترجمة المعلومات التقنية إلى معلومات محاسبية دقيقة في أوقات محددة، كما يقوم بالعمليات المحاسبية المعروفة مثل: التسجيل وفتح وترصيد الحسابات اللازمة وإعداد ميزان المراجعة وإقفال الحسابات وإعداد الميزانية الختامية وحساب نتيجة دورة النشاط.
- **مصلحة المالية:** تقوم بمختلف العمليات المصرفية للمؤسسة المتمثلة في: دفع وتخليص ملفات الحوادث (التعويضات) والأجور ومصاريف الإنتاج والاستغلال المرتبطة بنشاط الصندوق.

**8- مصلحة الإعلام الآلي:**

يقوم بتحضير الإحصائيات المطلوبة لجميع المصالح وكتابة مختلف الوثائق وتخزين المعلومات وكذا الصيانة والسهر على السير العادي لمختلف أجهزة الإعلام الآلي المستخدمة في الصندوق.

**الشكل رقم(1): يمثل الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية.**




**المصدر:** وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية.

## المطلب الثالث: المنتجات التأمينية لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية

للاستجابة للاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للفلاحين فان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يعرض مجموعة متنوعة من التأمينات المرتبطة بمختلف النشاطات و تتمثل في:

**1) الحريق :**

- التامين على حريق المباني الفلاحية .
- التامين على المباني المتنوعة البسيطة .
- تامين المعدات الفلاحية .
- تامين البضائع .
- تامين كل الأخطار المرتبطة بالإعلام الآلي.

**2) الإنتاج النباتي:**

- حريق المزروعات .
- البرد على المزروعات المتنوعة .
- البرد و الحريق على المزروعات المتنوعة .
- التامين متعدد الأخطار للبيوت البلاستيكية .
- التامين ضد التلف للبطاطا .
- التامين متعدد الأخطار للأشجار المثمرة .
- مشاتل الأشجار و أشجار الزيتون في الحقول .
- التامين الفلاحي متعدد الأخطار .

**3) الأخطار المتنوعة :**

- التامين المتعدد الأخطار للسكن البسيط .
- المسؤولية المدنية العامة .
- المسؤولية المدنية للفلاحين .
- المسؤولية المدنية للخيول. .
  المسؤولية المدنية لتظاهرات الخيول .
- المسؤولية المدنية للطبيب .
- المسؤولية المدنية للرياضة .
- المسؤولية المدنية للبيطري .

- المسؤولية المدنية للأعمال الحرة .
- المسؤولية المدنية للمواد الموردة .
- سرقة محتوى الصناديق القوية .
- سرقة المحلات .

**4) الإنتاج الحيواني :**

- التامين المتعدد الأخطار للدواجن .
- التامين المتعدد الأخطار للديك الرومي .
- التامين المتعدد الأخطار للنحل .
- التامين المتعدد الأخطار للأبقار .
- التامين المتعدد الأخطار للمواشي .
- التامين متعدد الأخطار للخيول .

**5) الكوارث الطبيعية :**

- تامين الكوارث الطبيعية للممتلكات الثابتة .
- تامين الكوارث الطبيعية للممتلكات الصناعية و التجارية .

**6) النقل :**

- المركبات البحرية .
- النقل الجوي للبضائع .
- البضائع المنقولة عن طريق البر .
- المسؤولية المدنية لصاحب المركبة .

**7) الهندسة :**

- المسؤولية المدنية العشرية .
- كل أخطار الورشات .
- إذابة الماكينات .
- جميع أخطار التركيب .

**المبحث الثاني:مؤشرات تقييم كفاءة الأداء لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

**المطلب الأول: آلية سير عملية التامين الفلاحي لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA.**

لقد شهدت مختلف القطاعات ومن بينها قطاع التامين سياسات تنموية في مختلف الأصعدة، وسنورد فيما يلي أهم السياسات التي ينتهجها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المدية من اجل زيادة أقساط التامين ومداخيل التامين نحو نمو اكبر.

**السياسات المتبعة من طرف الصندوق الجهوي لزيادة مداخيل التأمينات.**

يعمل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي جاهدا على التعريف بالتامين الفلاحي ومدى أهميته في الوسط الفلاحي، لهذا نجده يتخذ عدة طرق لإعلام الفلاحين بنشاط الصندوق التأميني وذلك عن طريق[1]:

* الإعلانات في مختلف المصالح الفلاحية كالغرفة الفلاحية أو مديرية المصالح الفلاحية، وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
* الإعلان عن طريق الجرائد والمجلات خصوصا منها الاقتصادية.
* تقديم امتيازات لعقد تامين زراعة الحبوب عند الدفع الفوري من طرف الفلاح (نسبة التخفيض 50%).
* تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية حول التأمينات الفلاحية.
* اغتنام الفرص في المناسبات والأعياد مثل عيد التمور.
* عقد شراكة مع التلفزيون الوطني الجزائري A3.

كما أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يحدد الأخطار غير القابلة للتامين مسبقا في عقد التامين ويعين نسبة الخسارة التي يعوضها.

ونميز عدة أنواع ضد الأخطار التي تلحق بالأنشطة الفلاحية موضوع التامين بالصندوق والمتمثلة في المجالات الرئيسية الخاضعة للتامين بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في كل الأنشطة الزراعية والخاصة بتربية المواشي، وحتى عتاد الري الفلاحي، اذ نجد عدة أنواع لعقود التامين الفلاحي وهي:

- عقد تامين خاص بالمواشي.
- عقد تامين خاص بتربية الدواجن.
- عقد تامين ضد الكوارث الطبيعية.

[1] منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية-2020.

- عقد تامين زراعة الحبوب.
- عقد تامين المحاصيل الزراعية من خضر وفواكه.
- عقد تامين الجرارات وعتاد الري.
- عقد تامين متعدد الأخطار للبيوت البلاستيكية.

## المطلب الثاني:إعداد القوائم المالية للصندوق الجهوي وتحليلها.

### أولا: تقديم الميزانيات المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

قبل التطرق إلى حساب مؤشرات التوازن المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي سأتطرق أولا إلى إعداد ميزانية الصندوق. (انظر الملحق رقم 04 و 05).

#### 1. إعداد الميزانية المحاسبية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية:

الميزانية هي التعبير المالي التي تقييم مختلف النشاطات المنجزة خلال السنة المالية، ولقد تطرقت في هذا الفصل إلي دراسة ميزانية الصندوق الجهوي بالمدية ميزانية الختامية لسنة 2017. (انظر **الملحق رقم 04 والملحق رقم 05**)

- **جانب الأصول:** ينقسم إلى أصول جارية وأصول غير جارية.
- **جانب الخصوم:** ينقسم إلى جانب رؤوس الأموال الخاصة، خ/ج، خ/غ ج.

**الجدول رقم (1-1) : يمثل جانب الأصول للميزانية الختامية 2017/12/31**

| الأصول | المبلغ الإجمالي N | مخصصات الإهتلاك N | المبلغ الصافي N | المبلغ الصافي N-1 |
|---|---|---|---|---|
| **أصول غير جارية:** | | | | |
| **الأصول الغير ملموسة:** | 19 692 ,31 | 19 692 ,31 | - | - |
| **الأصول الملموسة:** | | | | |
| - أراضي | 430 962 | - | 430 962 | 430 962 |
| - مباني | 31 85 920,82 | 13 31 863,76 | 18 54 057,06 | 19 343505,08 |
| - الأصول الأخرى | 59 320045,9 | 45217520,42 | 14102525,48 | 6 979812,15 |
| **أصول قيد الانجاز:** | - | - | - | - |
| **أصول مالية:** | | | | |
| مساهمات مالية أخرى والذمم المدينة. | 101 738 100 | 65 100 000 | 36 638 100 | 36 638 100 |
| الأصول الضريبية المؤجلة | 5 627 117 ,7 | - | 5 627 117,7 | 5 473 877,11 |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **198993838,73** | **123648076,49** | **75345762,24** | **68866256,34** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الأصول الجارية:** | | | | |
| **المؤونات** | | | | |
| حصة التامين المشترك المتنازل عليها. | - | - | - | - |
| حصة إعادة التامين المتنازل عنها. | 117565177,09 | - | 117565117,09 | 99137259,24 |
| **الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة:** | | | | |
| وسطاء التامين والحسابات ذات الصلة . | 133842466,92 | 45709839,59 | 68132627,33 | 75105488,25 |
| المدينون الآخرون. | 37037123,55 | - | 37037123,55 | 34577864,43 |
| الضرائب وما يماثلها. | 342 527,9 | - | 342 527,9 | 801 835,73 |
| **الموجودات:** | | | | |
| الصندوق | 68288566,38 | - | 68288566,38 | 44108277,58 |
| **مجموع الأصول الجارية** | 337075861,84 | 45709839,59 | 291366022,25 | 253730725,23 |
| **المجموع العام للأصول** | 536069700,57 | 169357916,08 | 366711784,49 | 322596981,57 |

**الجدول رقم (1-2): يمثل جانب الخصوم للميزانية الختامية 2017/12/31.**

| الخصوم | المبلغ الصافي N | المبلغ الصافي N – 1 |
|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة:** | | |
| رأس المال المصدر | **6 252 000** | **6 252 000** |
| الاحتياطات (الإحتياطات الموحدة) | **62 359 653,28** | **62 359 653,28** |
| النتيجة الصافية | **3 665 298,02** | **1 165 715,18** |
| حقوق الملكية الأخرى – الأرباح المحتجزة | **- 49 588 925,85** | **- 50 754 641,03** |
| **مجموع رؤوس الأموال الخاصة** | **22 688 025,45** | **19 022 727,43** |
| **خصوم غير جارية:** | | |
| القروض والديون المالية | **-** | **-** |
| المخصصات والدخل المؤجل | **6 915 568,62** | **6 898 970,68** |
| الأحكام المنظمة | **33 289 233,92** | **32 154 290,** |
| **مجموع الخصوم غير الجارية** | **40 204 802,54** | **39 053 260,71** |
| **خصوم غير جارية:** | | |
| **أحكام فنية للتامين:** | | |
| العمليات المباشرة | **167 025 899,90** | **143 883 090,93** |
| **الديون والموارد ذات الصلة:** | | |

| | | |
|---|---|---|
| حاملي الوثائق ووسطاء التامين | **38 964 225,25** | **37 537 472,43** |
| **الضرائب** | **23 518 332,94** | **16 327 872,24** |
| **ديون أخرى .** | **74 310 498,41** | **66 772 557,83** |
| **خزينة الخصوم.** | **-** | **-** |
| **مجموع الخصوم الجارية** | **303 818 956,5** | **264 520 993,43** |
| **المجموع العام للخصوم** | **366 711 784,49** | **322 596 981,57** |

## 2. التعليق والتحليل عن الميزانية :

### ❖ بالنسبة لجانب الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الصافي للأصول الغير الجارية للسنة N (2017) اكبر مقارنة بالسنة السابقة N-1 (2016)، والمجموع الصافي للأصول الصافية للسنة N اكبر من المجموع الصافي للأصول الصافية للسنة N-1 .

وبالتالي نجد أن المجموع العام للأصول في السنة 2017 أفضل من مجموع الاصول للسنة السابقة.

### ❖ بالنسبة لجانب الخصوم:

- ✓ **بالنسبة لجدول رؤوس الأموال الخاصة:**

**التعليق عن القيمة السالبة في الجدول للأرباح المحتجزة:**

تعكس الإشارة السالبة في الميزانية على أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مرّ بسنوات خسارة، فقد كان الصندوق شريك مع بنك آخر وهذا البنك أفلس، وبصفته شريك فعليه تحمل الخسائر، فأصبحت رؤوس الأموال الصافية سالبة سنة 2016، وفي هذه الحالة يعطي القانون مهلة ستة (6) أشهر لعمل جمعية عامة للشركاء العاملين في الصندوق حتى يقوموا بزيادة ضخ الأموال في رأس المال بثلثين أو إعلان إفلاسها.

وفي هذه الأزمة أعطت وزارة المالية سنة 2016 للصندوق الجهوى مهلة 3 سنوات حتى تسوي الوضعية المالية لها، وبدأت الشركة بضخ النتيجة الايجابية للربح الذي تحققه خلال السنة في رأس المال مباشرة بدون تقسيم للأرباح حتى يتم تغطية كل الخسارة.

ونلاحظ من خلال جدول الخصوم أن المجموع العام للخصوم و المجموع رؤوس الأموال الخاصة ومجموع الخصوم الغير جارية والجارية للسنة N (2017) اكبر مقارنة بالسنة السابقة N-1 (2016).

## ثانيا: إعداد الميزانية الوظيفية:

قبل البدء في إعداد الميزانية الوظيفية سأتطرق بشكل مختصر الى بعض المفاهيم والجوانب المختلفة لها.

تتكون الميزانية الوظيفية من **4** كتل اثنان منهما تخص الدورة الطويلة وهما: الموارد الثابتة والاستخدامات الثابتة وتكون في أعلى الميزانية والاثنان الباقيان تخص الدورة القصيرة (دورة الاستغلال) وهما الخصوم المتداولة والأصول المتداولة وتكون في أسفل الميزانية.

من اجل إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة انطلاقا من الميزانية الختامية اتبع مايلي:

1. **جانب الأصول:** تتكون من جانبين:

- **الإستخدامات الثابتة** = تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة سواء كانت عينية او معنوية او مالية.

**الاستخدامات الثابتة**= 198 993 838,73.

- **الأصول المتداولة**=هي الأصول الجارية من مخزونات وحسابات الغير والحسابات المالية المدينة وتقييم الأصول في الميزانية الوظيفية بالمبالغ الإجمالية.

مجموع المبلغ الإجمالي للأصول الجارية يمثل الأصول المتداولة، وتقسم لأغراض التحليل إلى:

- **أصول متداولة للاستغلال:** هي الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة (مخزونات،زبائن، والحسابات الملحقة).
- **أصول متداولة خارج الاستغلال**=الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط الغير العادي للمؤسسة ( القيم المنقولة للتوظيف ،الأعباء المعاينة مسبقا).
- **بالرجوع إلى الميزانية:**

أصول متداولة خارج الاستغلال = 0.

- خزينة الأصول= الموجودات المالية ( الصندوق،الخزينة).

**خزينة الأصول= 68 288 566,38.**

**2. جانب الخصوم: تتكون من جانبين:**

- ✓ **الموارد الثابتة= رؤوس الأموال الخاصة + الإهتلاكات والمؤونات وخسائر قيمة والديون المالية طويلة الأجل .**
- **الديون المالية= الخصوم الغير جارية**

الديون المالية= 40 204 802,54

- **الموارد الخاصة= رؤوس الأموال الخاصة+ الإهتلاكات وخسائر القيمة.**

الموارد الخاصة = 169 357 916,08 +22 688 025,45

الموارد الخاصة = 192045941,5

- ✓ **الخصوم المتداولة=تتمثل في الخصوم الجارية وهي الديون الغير مالية + خزينة الخصوم.**
- **خصوم متداولة للاستغلال:** هي الديون المالية المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، وبالرجوع إلى الميزانية المدروسة هي مجموع الخصوم الجارية.

خصوم متداولة للاستغلال= 303 818 956,50

- **خصوم متداولة خارج الاستغلال:** هي الديون الغير المالية المتعلقة بالنشاط الغير العادي للمؤسسة مثل ( موردو التثبيتات، الضرائب على النتائج العادية).
- خزينة الخصوم: تمثل الخزينة السالبة.

**خزينة الخصوم = 0.**

**جدول رقم (1-3): إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية الختامية 31/12/2017**

| الأصول | المبالغ | الخصوم | المبالغ |
|---|---|---|---|
| **الاستخدامات الثابتة:** | **198 993 838,73** | **الموارد الثابتة:** | **232250744** |
| **الأصول المتداولة:** | **337075861,84** | الموارد الخاصة: | 192045941,5 |
| أصول متداولة للاستغلال | 268787295,4 | الديون المالية: | 40204802,54 |
| أصول متداولة خارج الاستغلال. | 0 | **خصوم متداولة:** | **303818956,5** |
| **خزينة الأصول:** | 68 288566,38 | خصوم متداولة للاستغلال: | 303818956,5 |
| | | خصوم متداولة خارج الاستغلال: | 0 |
| | | **خزينة الخصوم:** | 0 |
| **المجموع العام للأصول:** | **536 069 700,57** | **المجموع العام للخصوم** | **536 069 700,57** |

## المطلب الثالث: تقييم كفاءة المؤشرات المالية المدروسة .

### 1. مؤشرات التوازن المالي:

لمعرفة مدى القدرة على تحقيق الأمان وتقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يجب دراسة مؤشرات التوازن المالي المتمثلة فيما يلي:

❖ **رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG):**

**تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG :**

**حسابه:**

**رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة – استخدامات ثابتة.**

**رأس المال العامل الصافي الإجمالي** = 232250744 – 198993838,73 .

**رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG = 33256905,3 دج.**

**تفسيره:**

بما أن **FRNG > 0** موجب يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة في المؤسسة، أي حسب هذا المؤشر فان الصندوق الجهوي تمكن من تمويل احتياجاته طويلة المدى باستخدام موارده طويلة الأجل وحقق فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى وجود التوازن في هيكله المالي.

او بمعنى أخر الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة والجزء المتبقي استعمل لتمويل الأصول المتداولة وهذا مبدئيا يعطي الأمان للمؤسسة.

❖ **هيكلة رأس المال العامل الصافي الإجمالي:**

يمكن التمييز بين مكونيين ل (FRNG) وهما:

أ. **احتياجات رأس المال العامل (BFR):**

هي الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال.

**احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة ماعدا الخزينة – الخصوم المتداولة ما عدا الخزينة.**

**احتياجات رأس المال العامل (BFR)** = 268787295,4 – 303818965,5.

**احتياجات رأس المال العامل (BFR) = -35031670,1**

تفسر الإشارة السالبة BFR<0 أن الصندوق الجهوي لا يوجد لديه احتياج لرأس المال العامل وان لديه فائض بقيمة 35031670,1 الذي من خلاله يستطيع الصندوق الجهوي أثناء دورة نشاطه تغطية مخزوناته ومدينوه بالديون القصيرة الأجل.

**ب. الخزينة الصافية (TN):**

هي الفائض المتبقي من (FRNG) بعد تغطية (BFR).

$$\mathbf{TN = FRNG - BFR}$$

$$\mathbf{TN} = 33256905,3 - (-\ 3503167,1)$$

$$\mathbf{TN = 36760072,4}$$

❖ **التوازن المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية:**

انطلاقا من العلاقة :

**الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي – احتياجات رأس المال العامل**

$$\mathbf{TN > 0}$$

نستنتج أن الصندوق لا يوجد لديه احتياج في رأس المال العامل ويعتبر المبلغ السالب المتحصل عليه (BFR) كفائض ويتم زيادته لرأس المال العامل الصافي لنتتحصل في الأخير على خزينة صافية موجبة بمبلغ **36760072,4** واكبر من (FRNG)، فهذا يدل على أن الصندوق في حالة توازن مالي جيد وتتوفر لديه موجودات نقدية تسمح له بمواجهة التزاماته واحتياجاته مع الغير وهذه تعتبر الحالة المثلى للخزينة الصافية.

**2. تشخيص الهيكل المالي لسنة 2017 :**

إن هذه العملية تترتب على مبدأين بالنسبة للأصول تكون وفق مبدأ السيولة أي مدى قابلية استرجاع الأصول الموجودة في المؤسسة إلى سيولة نقدية، أما بالنسبة للخصوم فهو مبدأ الإستحقاقية وهي على أساس السنة وتعني به تلك المدة التي تعتمد عليها المؤسسة في إرجاع مستحقات الغير من ديون .

او بمعنى أخر تحدد لنا الهيكلة المالية للصندوق والتي من خلالها نحدد طريقة ومصدر تمويل الاستخدامات وكذا حجم الاستدانة المالية (القروض)، وسوف اوضح ذلك في النسب التالية:

**نسبة هيكلة الأصول :**

- **هيكلة الأصول الثابتة= أصول ثابتة/ مجموع الأصول**

هيكلة الأصول الثابتة= 536069700,57/ 198993838,73

**هيكلة الأصول الثابتة= 0,37**

- **هيكلة الأصول المتداولة= أصول متداولة/ مجموع الخصوم**

هيكلة الأصول المتداولة= 536096700,5 / 268787295,4

**هيكلة الأصول المتداولة= 1, 99**

- **نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة.**

**232250744 / 198993838,73 = 1,17**

**نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة= 1,17**

**التفسير:** بما أن النسبة اكبر من 1 فهذا يعني ان المؤسسة تمكنت من تمويل الاستخدامات الثابتة بواسطة الموارد الثابتة والجزء المتبقي يستخدم في تمويل الأصول المتداولة وهو FRNG .

**نسبة التحرر المالي:**

تحسب بالعلاقة التالية: **نسبة التحرر المالي =الاستدانة المالية/ الموارد الخاصة**

**الاستدانة المالية = الديون المالية + خزينة الخصوم.**

**الاستدانة المالية = 4024802,54+ 0**

**الاستدانة المالية = 4024802,54**

**نسبة التحرر المالي = 192045941,5/ 4024802,54**

**نسبة التحرر المالي= 0,021**

بما أن هذه النسبة اقل من 0,5 فإنها لا تحد من حرية المؤسسة المالية في استغلال تدفقاتها لتطوير الاستثمارات، وتزيد كذلك من نسبة الحصول على قرض.

### 3. المؤشرات المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية:

❖ **نسب المردودية:**

- **المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة / مجموع الأصول.**

**بالرجوع إلى الميزانية الختامية نجد:**

**366711784,49 / 291366022,25 = 1,26**

**المردودية الاقتصادية = 1,26**

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استغلال الأصول.

- **المردودية المالية = نتيجة الدورة/ الأموال الخاصة.**

**366711784,49 / 22688025,45 = 16, 16**

**المردودية المالية: 16,16**

تمثل هذه النسبة عن مردودية الأموال الخاصة المستثمرة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

**تفسير نتائج المردودية الاقتصادية والمالية :**

بشكل عام نقول أن نتائج المردودية الاقتصادية كانت مقبولة ونتائج المردودية المالية كانت جيدة وتعبر عن أداء مالي جيد للصندوق .

**خاتمة الفصل الثالث:**

من خلال نتائج الدراسة الميدانية، تمكنت من تسليط الضوء على مؤشرات تقييم الأداء والذي كان موضوع دراستي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية، حيث يعتبر من أهم ومن أقدم المؤسسات التي تنشط في البلاد، فقد عرف نشاطه التأميني عدة تطورات من خلال تزايد عدد مكاتبه و الفروع التي تهتم به، ولمعرفة الوضعية المالية له قمت بدراسة وتحليل مختلف المؤشرات التي تقييم أداءه المالي لسنة 2017

**مقترحات الدراسة:**

وفقا للنتائج المتحصل إليها، تم الخروج بالعديد من الاقتراحات المتمثلة فيما يلي:

- دعم وتشجيع الدراسات الميدانية في مجال التامين على مستوى القطر الجزائري وذلك من اجل الوصول إلى اكبر كم من المعلومات والبيانات التي من شانها ان تعيينا على تصميم الإطار التقني لبرنامج التامين الفلاحي

# الخاتمة العامة

## خاتمة عامة:

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في البلاد، حيث أن دراستي كانت حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية، فقد عرف نشاطها التأميني عدة تطورات تشريعية مما دعم وشجع الاستثمار في المجال خاصة بعد فتح أبواب خاصة به والذي اثر إيجابا من خلال تزايد الفروع التي تهتم به، ولمعرفة أكثر لهذا الصندوق قمت بتعريفه وتوضيح لأهم مهامه وتنوع هيكله التنظيمي.

وقد تمت دراسة الحالة التطبيقية كمحاولة تقييم وتحليل أداء الشركة خلال سنة 2017 وذلك باستعمال مؤشرات ومعايير الخاصة بها التي تعطي نتائج أكثر دقة خلال الفترة المدروسة، حيث حاولت الربط بين الجانب النظري والتطبيقي ودراسة مختلف المؤشرات المالية.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمحورت حول دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التامين.

يعد التقييم المالي عنصر مهم لكل الشركات مهما كان نوع نشاطها سواء كان صناعي أو تجاري أو خدماتي إلا أن أهميته تكون اكبر في المجال التأميني، لان أي اختلال في الهيكل المالي لشركات التامين قد يعرضهم للخطر ويعرقل مسار حياتنا خاصة أن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير المستمر للخدمات.

**نتائج الدراسة:**

- ✓ سلامة المركز المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وهذا ما وضحته مؤشرات التوازن المالي وبالأخص رأس المال العامل الصافي الإجمالي.
- ✓ أن الصندوق يتمتع باستقلالية مالية، و لا يوجد لديه احتياج في رأس المال العامل وحقق فائض في الخزينة الصافية.
- ✓ زيادة عن ذلك نسب المردودية كانت مقبولة ، وهي دلالة على الأداء الجيد لهذه الشركة.

**أفاق الدراسة:**

- إن بحثي لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.

العمل على دراسة مؤشرات تقييم الكفاءة وتطبيقها على الجانب التطبيقي.

# قائمة المصادر والمراجع

**المراجع:**

**الكتب باللغة العربية:**

1- جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط 04، 2004.

2- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التامين و إدارة للخطر بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع .

3- عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، عقد التامين حقيقة مشروعة، دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت2003.

4- مختار محمد الهانسي، مقدمة في الخطر والتامين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992.

5- فاطمة مروة، "فنون تجارية"، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1993.

6- احمد صلاح عطية، "محاسبة شركات التامين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

7- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية،

. 2000

8- احمد نور، احمد بسيوني شحاته، محاسبة المنشات المالية، دار النهضة العربية، بيروت،1999.

9- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشات المالية، توزيع منشات المعارف، الإسكندرية،1999.

10-غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000.

11- خيرت ضيف، محاسبة شركات التامين، دار النهضة العربية، بيروت.

12- نادية العارف، **الإدارة الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000.

13- علي السلمى، **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، مكتبة غريب، القاهرة،1985.

14-الزهرة الشنكامة، **تسيير الكفاءات البشرية في المؤسسة**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2013.

15- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

16- إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001

17- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2006.

18- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أهم عوائد اهم شركات المساهمة، دار الحامد للنشر، عمان

19- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2003.

20- سليم علي الوردي، إدارة الخطر والتامين، مكتبة التامين العراقي، الطبعة الالكترونية،2016

21- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتامين، دار الكتب الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

22- عبد الله حسن مسلم، إدارة التامين والمخاطر، المعتز للنسر والتوزيع، طبعة1، الأردن، 2015

23

**الرسائل العلمية**:

- حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التامين الجزائرية –دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2001-2012.

- طلحة عبد القادر،قياس كفاءة المؤسسات التعليمية باستخدام التحليل التطويقي البيانات (DEA)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2016-2017

- عمر سيدي، خديجة احمد داود، **دور الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية_دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة في الساحل السوري_**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 33،العدد 5، 2015

**الكتب المترجمة:**

-جورج ايجاد، مبادئ إدارة الخطر والتامين، ترجمة، محمد توفيق البلقاني وآخرون، دار المريخ، مصر ، 2006.

## المذكرات:

1- حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التامين، دراسة حالة الشركة الجزائرية- ،رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.

SAA

2- أقاسم نوال، دور نشاط التامين في التنمية الاقتصادية، دراسة الحالة الوطنية للتامين، مذكرة ماجستير، دفعة2001.

3-بن جدو محمد الأمين 2013 دور إدارة الكفاءات في تحقيق إستراتيجية التميز، دراسة حالة مؤسسة عنتر تراد Condor ببرج بوعريريج، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة الإستراتيجية، دفعة 2013.

4- اليمن سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دفعة 2009/2008

5- مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، دفعة2010-2011.

## المجلات والملتقيات:

**1-** سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دون سنة النشر.

**البحوث والمقالات:**


- فتيحة بلجيلالي، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEAلمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغاربية (دراسة قياسية 2012)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد05، جامعة بسكرة، جانفي 2018.
- محمد بن علي السعيدي و آخرون، **متطلبات تحسين الكفاءة النسبية للأقسام الأكاديمية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، العلوم التربوية،العدد الثالث -ج1،2014.
- عمر سيدي، خديجة احمد داود، دور الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية_دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة في الساحل السوري_، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 33


**المراجع بالغة الأجنبية:**


-Guy Callendar. **Efficiency and management.** Rout ledge Studies in Management. USA,2009.

-Harold O.Fried and all. **Efficiency and Productivity, p7,**in Website: http://pages.stern.nyu;edu/~wgreene/Frontier Modeling/Survey Papers/Lovell-Friend-Schmidt.PDF.

-Daraio C.and Simar L., Advenced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis: methodology and Applications,2007,p14, in website: http://www.springer.com/978-0-387-35155-1.

-Chia-Yen Lee and Andrew L.Jhonson, **Operational Efficiency,** p 3, in website: http://www.yumpu.com/en/document/View/18940407/operational-efficiency.

الكتب:

* G- simonet : **Ration copie de l'Assurance** , édition l'Argus , 1988

* Pierre Canson, La gestion Financière de L'entreprise ,5eme èdition donoud , Paris ,1979.

* Pierre Conson , Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise ,9eme édition , Paris, dunod,1999**

- Francois couilbaut, Constant Eliashberg, les grands principes de l'assurance, l'argus, 9t èdition, paris, 2009

- J-M.Rousseau, T.Blayac, N. Oulmane, introduction à la thèorie de l'assurance, Dunod, Paris, 2001

# الملاحق

# الملحق رقم 01

## بطـــاقة فنيـــة
## الصنـــدوق الجهـوي للتعـاون الفلاحـي بـالمديـة
## العنوان : 7 شـــارع جيش التـحرير المديـــة.




- **تأسيس :** تأسس الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية سنة 1908 فهو من أقدم الصناديق على المستوى الوطني.
- **رأس المال الاجتماعي :** 6.252.000,00 دج.
- **عدد المنخرطين :** 1827 مشارك.
- **هيكلة الصندوق :** يشرف على الصندوق مدير جهوي إضافة إلى مجلس إداري يتكون من 05 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة للمشاركين في الصندوق.
- **عدد المكاتب المحلية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية هو :** 11.
  01 - مكتب المدية.
  02 - مكتب بنى سليمان.
  03 - مكتب البرواقية.
  04 - مكتب تابلاط.
  05 - مكتب قصر البخاري.
  06 - مكتب عين بوسيف.
  07 - مكتب شلالة العذاورة.
  08 - مكتب الشهبونية.
  09 - مكتب سواقي.
  10 - مكتب وامرى.
  11 - مكتب المدية 02.
  12 - مكتب الحمارية
- **إنجازات الصندوق :** فتح مكاتب جديدة منها : مكتب سواقي, مكتب وامري, مكتب المدية 02.
- **أنواع التأمينات :** تغطية جميع أنواع التأمينات و المسؤولية عن الأضرار.
- **الأهداف المسطرة :**
  - رفع رأس مال الصندوق.
  - جلب مشاركين و منخرطين جدد للصندوق.
  - فتح مكاتب محلية جديدة للوصول إلى التواجد عبر 19 دائرة و ذلك لتقريب الخدمات للفلاح و المواطن لتوفير التغطية و المرافقة في مجال التأمينات و الوقاية من الكوارث.
  - رفع رقم أعمال المعاملات التأمينية.
  - اكتساب مكانة رائدة في التأمينات الفلاحية محليا و وطنيا.

ملحق 01

الملحق رقم 02



# الملحق رقم 03

***CRMA MEDEA***

***BILAN - ACTIF***

***Exercice Clos le 31/12/2017***

| *DESIGNATION* | *NOTES* | *MONTANT BRUT N* | *AMORT.-PROV N* | *MONTANT NET N* | *MONTANT NET N - 1* |
|---|---|---|---|---|---|
| ***ACTIF NON COURANT*** | | | | | |
| ***Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif*** | | | | | |
| ***Immobilisation incorporelles*** | | *19 692,31* | *19 692,31* | - | - |
| ***Immobilisation corporelles*** | | | | | |
| *- Terrains* | | *430 962,00* | - | *430 962,00* | *430 962,00* |
| *- Bâtiments* | | *31 857 920,82* | *13 310 863,76* | *18 547 057,06* | *19 343 505,08* |
| *- Immeubles de placement* | | - | - | - | - |
| *- Autres immobilisations corporelles* | | *59 320 045,90* | *45 217 520,42* | *14 102 525,48* | *6 979 812,15* |
| *- Immobilisations en concession* | | - | - | - | - |
| ***Immobilisation en cours*** | | - | - | - | - |
| ***Immobilisation financières*** | | | | | |
| *- Titres mis en équivalence* | | - | - | - | - |
| *- Autres participations et créances rattachées* | | *101 738 100,00* | *65 100 000,00* | *36 638 100,00* | *36 638 100,00* |
| *- Autres titres immobilisés* | | - | - | - | - |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| *- Prêts et autres actifs financiers non courants* | | *-* | *-* | *-* | *-* |
| *- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants* | | *-* | | *-* | *-* |
| *- Impôts différés actif* | | *5 627 117,70* | *-* | *5 627 117,70* | *5 473 877,11* |
| *- Autre produits et charges différés* | | *-* | *-* | *-* | *-* |
| ***TOTAL ACTIF NON COURANT*** | | ***198 993 838,73*** | ***123 648 076,49*** | ***75 345 762,24*** | ***68 866 256,34*** |
| ***ACTIF COURANT*** | | | | | |
| ***Provisions techniques d'assurance*** | | | | | |
| *- Part de la coassurance cédée* | | *-* | *-* | *-* | *-* |
| *- Part de la réassurance cédée* | | *117 565 177,09* | *-* | *117 565 177,09* | *99 137 259,24* |
| ***Créances et emploi assimilés*** | | | | *-* | |
| *- Cessionnaires Cédants débiteurs* | | *-* | *-* | *-* | *-* |
| *- Assurés interméd des assurances et cptes ratachés* | | *113 842 466,92* | *45 709 839,59* | *68 132 627,33* | *75 105 488,25* |
| *- Autres Débiteurs* | | *37 037 123,55* | *-* | *37 037 123,55* | *34 577 864,43* |
| *- Impôts et assimilés* | | *342 527,90* | *-* | *342 527,90* | *801 835,73* |
| *- Autres créances et emplois assimilés* | | *-* | *-* | *-* | *-* |
| ***Disponibilités et assimilés*** | | | | *-* | |
| *- Placements et autres actifs financiers courants* | | *-* | *-* | *-* | *-* |
| *- Trésorerie* | | *68 288 566,38* | *-* | *68 288 566,38* | *44 108 277,58* |
| ***TOTAL ACTIF COURANT*** | | ***337 075 861,84*** | ***45 709 839,59*** | ***291 366 022,25*** | ***253 730 725,23*** |
| ***TOTAL GENERAL ACTIF*** | | ***536 069 700,57*** | ***169 357 916,08*** | ***366 711 784,49*** | ***322 596 981,57*** |

الملحق رقم 04

***CRMA MEDEA***

# *BILAN - PASSIF*

***Exercice Clos le 31/12/2017***

| *DESIGNATION* | *NOTES* | *MONTANT NET N* | *MONTANT NET N - 1* |
|---|---|---|---|
| ***CAPITAUX PROPRES*** | | | |
| ***Capital émis*** | | *6 252 000,00* | *6 252 000,00* |
| ***Capital non appelé*** | | *-* | *-* |
| ***Primes et réserves (Réserves consolidées [1])*** | | *62 359 653,28* | *62 359 653,28* |
| ***Écart de réévaluation*** | | *-* | *-* |
| ***Écart d'équivalence [1]*** | | *-* | *-* |
| ***Résultat net (Résultat net part du groupe [1])*** | | *3 665 298,02* | *1 165 715,18* |
| ***Autres capitaux propres - Report à nouveau*** | | *- 49 588 925,85* | *- 50 754 641,03* |
| ***Part de la société consolidante [1]*** | | | |
| ***Part des minoritaires [1]*** | | | |
| ***TOTAL I - CAPITAUX PROPRES*** | | ***22 688 025,45*** | ***19 022 727,43*** |
| ***PASSIF NON COURANT*** | | | |
| ***Emprunts et dettes financières*** | | *-* | *-* |
| ***Impôts (différés et provisionnés)*** | | *-* | *-* |
| ***Autres dettes non courants*** | | *-* | *-* |
| ***Provisions et produits comptabilisés d'avance*** | | *6 915 568,62* | *6 898 970,68* |
| ***Provisions réglementées*** | | *33 289 233,92* | *32 154 290,03* |
| ***TOTAL II - PASSIF NON COURANT*** | | ***40 204 802,54*** | ***39 053 260,71*** |
| ***PASSIF COURANT*** | | | |
| ***Fonds ou valeurs reçus des réassureurs*** | | *-* | *-* |
| ***Provisions techniques d'assurance*** | | | |
| *- Opérations directes* | | *167 025 899,90* | *143 883 090,93* |

| | | | |
|---|---|---|---|
| *- Acceptations* | | *-* | *-* |
| ***Dettes et ressources rattachées*** | | | |
| *- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés* | | *-* | *-* |
| *- Assurés et intermédiaires d'assurance* | | *38 964 225,25* | *37 537 472,43* |
| ***Impôts*** | | *23 518 332,94* | *16 327 872,24* |
| ***Autres dettes*** | | *74 310 498,41* | *66 772 557,83* |
| ***Trésorerie Passif*** | | *-* | *-* |
| ***TOTAL III - PASSIF COURANT*** | | ***303 818 956,50*** | ***264 520 993,43*** |
| ***TOTAL GENERAL PASSIF*** | | ***366 711 784,49*** | ***322 596 981,57*** |

***CRMA DE MEDEA*** ***BILAN EX 2017***